45

رئيس الوزراء يستعرض مع وزيرة التجارة والصناعة فرص الاستثمار الصناعي لتعميق التصنيع المحلي

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

يونيه ٢٠٢٢

العدد الخامس والأربعون

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

مصر والإمارات والأردن يوقعون مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية المشتركة

بالتعاون بين وزارتي الصناعة والهجرة انطلاق فعاليات النسخة السادسة لمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة

"مصر تستطيع" بالصناعة

تكريم ٣٠ من العاملين بالوزارة وهيئاتها بجائزة العامل المثالي لعام ٢٠٢٢

الزيوت النباتية صناعة استراتيجية.... تخطو نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي

قرار وزاري بتشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري البولندي

مدينة دافوس السويسرية تستضيف الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٢

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

مصر والإمارات والأردن يوقعون مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية المشتركة

رئيس الوزراء يستعرض مع وزيرة التجارة والصناعة فرص الاستثمار الصناعي لتعميق التصنيع المحلي

باب مجتمع الموظفين ٤٠

تكريم ٣٠ من العاملين بالوزارة وهيئاتها بجائزة العامل المثالي لعام ٢٠٢٢

صناعة فى سطور ٤٢

الزيوت النباتية صناعة استراتيجية.... تخطو نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي

ملفات وتقارير ٢٦

انطلاق فعاليات النسخة السادسة لمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة

باب حول العالم ٣٦

مدينة دافوس السويسرية تستضيف الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٢

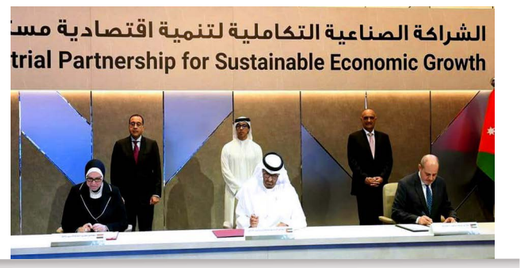

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

رئيس الوزراء يستعرض فرص الاستثمار الصناعي لتعميق التصنيع المحلي مدبولي: تكليفات من الرئيس بوضع الصناعة على أجندة الأولويات.. واتخاذ الإجراءات لتوطين مختلف الصناعات

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، لاستعراض فرص الاستثمار الصناعي لتعميق التصنيع المحلي، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، واللواء محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والمهندس محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والسيد/ حاتم العشري، مستشار وزيرة التجارة والصناعة لشئون الاتصال المؤسسي، والدكتور محمد لبيب، معاون وزيرة الصناعة للسياسات التجارية.

وأكد الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس الوزراء أن هناك تكليفات من السيد الرئيس بوضع قطاع الصناعة على أجندة أولويات عمل الحكومة خلال هذه المرحلة، حيث تعمل الحكومة على اتخاذ الإجراءات والقرارات التي من شأنها توطين مختلف الصناعات، وذلك بمشاركة القطاع الخاص، الذي يعد الشريك الأساسي للدولة في التنمية الاقتصادية الشاملة، لافتا إلى تكليفات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، مؤخرا، بشأن إطلاق مبادرة دعم وتوطين الصناعات للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر.

وأشار مدبولي أن الحكومة عازمة على تقديم المزيد من الحوافز الداعمة لهذا القطاع الحيوي، كما أنها مستعدة لاتخاذ أي قرارات تسهم في تيسير إجراءات استخراج التراخيص المطلوبة للبدء في تشغيل مختلف المشروعات الصناعية.

ومن جانبها أشارت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة إلى الخطوات التنفيذية التي تم اتخاذها لتشجيع الاعتماد على الصناعة الوطنية، والتي من بينها إعداد قائمة مبدئية للفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي، والتي يمكن للقطاع الخاص الدخول في شراكات بها، وتشمل ١٣١ منتجا مستهدفا لتوفير البدائل المحلية منها وفقا لاحتياج السوق المحلية وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها، وذلك في ضوء نتائج تحليل هيكل الواردات المصرية، لافتة إلى أنه تم تصنيف تلك المنتجات طبقا لنوعية الاستثمار المطلوبة من حيث كونها استثمارات جديدة أو توسعات لاستثمارات قائمة.

ونوّهت وزيرة التجارة والصناعة إلى تفعيل وتحديث خريطة الاستثمار الصناعي كمنصة للترويج لجميع المشروعات والأراضي الصناعية التي تقوم الوزارة بطرحها ووضع الشروط والقوانين والحوافز التي تنظم السياسات الصناعية، وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وبدوره أوضح المهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أن من بين المنتجات المستهدف تعزيز الاستثمارات الصناعية بها ٩٤ مدخل إنتاج تتركز في قطاعات الصناعات الكيماوية، والمعدنية، والنسيجية، والأخشاب، والصناعات الطبية والدوائية، وكذا الصناعات الغذائية، مشيرا في هذا الصدد إلى تفاصيل خطة الاستثمار في القطاعات الصناعية المستهدفة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي هذا الإطار، عرض المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أهم فرص الاستثمار الصناعي والمشروعات الاستثمارية الضخمة المقترح التركيز عليها خلال هذه المرحلة، وتشمل صناعات المواد الخام الكيميائية والبتروكيميائية، وصناعات ألواح الصلب المعدنية والصلب المقاوم للصدأ، وصناعات المركبات الكهربائية والصناعات المغذية لها، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والصناعات المغذية لها، والمحركات الكهربائية، وإنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والصناعات المكملة لها، وصناعات البطاريات وسبل تخزين الطاقة، وأشباه الموصلات، وتحلية المياه والصناعات المغذية لها.

ورحب رئيس الوزراء بالقائمة المعدة بالفرص الاستثمارية في القطاعات الصناعية المختلفة، وكلف بسرعة عقد سلسلة من الاجتماعات مع مسئولي الشركات المتخصصة في الصناعات المستهدفة؛ لاستعراض الفرص الاستثمارية ، لافتا إلى إستعداده للاجتماع مع مسئولي هذه الشركات في أقرب وقت وعرض تلك الفرص المتاحة وكذا إستعداده أيضا لتقديم كل صور الدعم لسرعة إنشاء وتشغيل هذه المصانع، وتوفير مستلزمات الإنتاج من الصناعات المحلية».

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء الصادرات المصرية غير البترولية خلال الربع الأول من العام الجاري نيفين جامع: ٩ مليار و١٧٦ مليون دولار قيمة الصادرات السلعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بنسبة زيادة ٢٠٪

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية غير البترولية بلغت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (يناير – مارس) ٩ مليار و١٧٦ مليون دولار مقابل ٧ مليار و٦٧١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بفارق مليار و٥٠٥ مليون دولار محققة نسبة زيادة بلغت ٢٠٪.

وقالت الوزيرة إن المؤشرات الإيجابية الملموسة التي حققتها الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجارى رغم التداعيات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا ترجع إلى إلى استقرار الطلب العالمي على المنتجات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية والحفاظ على الأسواق التصديرية وفتح أسواق جديدة بالإضافة إلى ارتفاع تنافسية المنتج المصري بالأسواق الخارجية فضلاً عن الاستفادة من كافة الفرص التصديرية المتاحة وبصفة خاصة بأسواق دول القارة الإفريقية، مشيرة إلى أن تطبيق البرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الأعباء واستمرار برامج سداد المستحقات التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات ساهمت في استمرار تحقيق الصادرات المصرية لمعدلات نمو ملموسة رغم التحديات الاقتصادية العالمية الكبيرة .

وأضافت جامع أن اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية توفر أرضية صلبة للصادرات المصرية للمنافسة بعدد من الأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرةً إلى أن الفترة الحالية تشهد اعتماد عدد من الأسواق العالمية على المنتج المصري لا سيما في ظل تباطؤ العملية الإنتاجية بعدد كبير من الدول نظراً للتوترات الجيوسياسية الحالية وتداعيات جائحة كورونا.

ولفتت الوزيرة إلى انه وفقا للتقرير الذى اعده مستودع بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - فقد أوضح أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ تضمن قارة أفريقيا بدون الدول العربية بقيمة ٥١٥ مليون دولار مقابل ٣٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪ وجامعة الدول العربية بقيمة ٢ مليار و٩٩٨ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٣٤٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٨٪ والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٢٣ مليون دولار مقابل ٥١٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢١ ٪ والاتحاد الأوروبي بقيمة ٢ مليار و٥٠٥ مليون دولار مقابل ٢ مليار و١٩٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٤٪ وأسواق أخرى بقيمة ٢ مليار و٥٣٥ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٢٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٣٪

وفى هذا الإطار أوضح اللواء/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن التقرير رصد ١١ قطاعاً تصديرياً حققت صادراتها زيادة ملموسة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ تضمنت قطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة ٣١٢ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥٩٪ وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٦٢٥ مليون دولار مقابل ٤٣٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٤٤٪ وقطاع مواد البناء بقيمة مليار و٩٠٥ مليون دولار مقابل مليار و٤١٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥٪ وقطاع الغزل والمنسوجات بقيمة ٢٧٩ مليون دولار مقابل ٢١١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٢٪ وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٩٧٧ مليون دولار مقابل ٧٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣١٪ وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة مليار ٩٣٥ مليون دولار مقابل مليار و٥٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٣٪.

وأضاف أن القطاعات التصديرية تضمنت ايضاً قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٢٦ مليون دولار مقابل ٢١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪ وقطاع المفروشات بقيمة ١٨٣ مليون دولار مقابل ١٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪ وقطاع الصناعات الطبية بقيمة ٢١٠ مليون دولار مقابل ١٧٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ١٩٪ وقطاع الحاصلات الزراعية بقيمة مليار و٣٣ مليون دولار مقابل ٩٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٠٪ وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة مليار و١٩ مليون دولار مقابل ٩٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥٪

وأشار النجار إلى أن أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢تضمنت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٢٣ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ٦٠١ مليون دولار وتركيا بقيمة ٥٦٥ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥٨٠ مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٧٩ مليون دولار وإسبانيا بقيمة ٢٨٤ مليون دولار وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة ٢٧٤ مليون دولار والهند بقيمة ٢٧٤ مليون دولار وليبيا بقيمة ٢٧١ مليون دولار والسودان بقيمة ٢٦٥ مليون دولار.

مصر والإمارات والأردن يوقعون مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية المشتركة

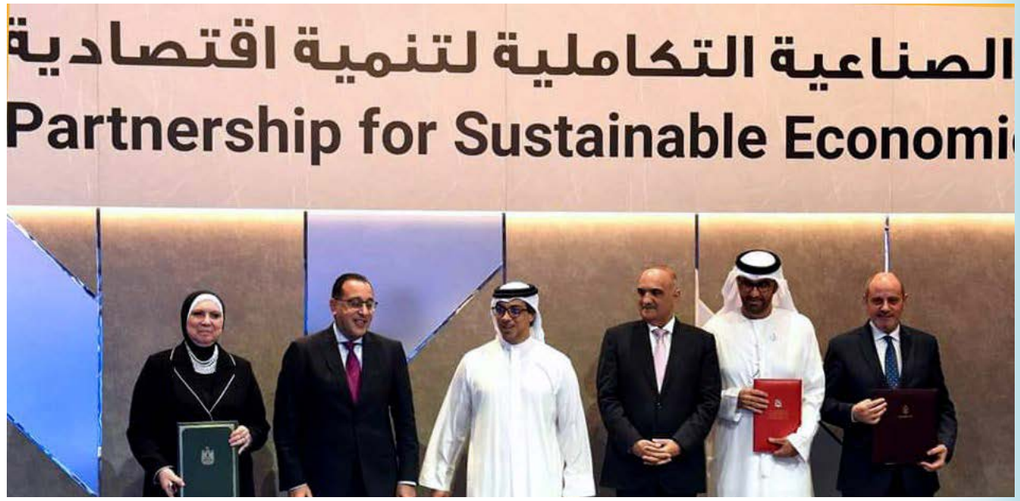

نيفين جامع: المبادرة تستهدف تعزيز الأمن الغذائي والدوائي بين الدول الثلاث والتعاون في مجالات الصناعة والاستثمار والزراعة والأسمدة والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مبادرة الشراكة الصناعية بين مصر والإمارات والأردن تستهدف تعزيز الأمن الغذائي والدوائي وتحقيق التعاون والتكامل المشترك في مجالات الصناعة والاستثمار وسلاسل التوريد والزراعة والأسمدة والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات، مشيرة إلى أن المبادرة تستهدف أيضا البناء على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية بين الدول الثلاث وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة اقتصاديات الدول الثلاث وشعوبها الشقيقة.

وقالت الوزيرة إن المبادرة تسهم في استكشاف فرص ومقومات الشراكة والاستثمار في عدد كبير من المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن تعظيم الاستفادة من المقومات الصناعية والمزايا التنافسية للدول الثلاث.

شهد مراسم التوقيع كلا من الدكتور/ مصطفي مدبولي رئيس مجلس الوزراء والسيد/ بشر الخصاونة رئيس الوزراء الأردني والشيخ/ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شئون الرئاسة بدولة الإمارات وبحضور عدد من الوزراء المعنيين بالدول الثلاث.

وأشارت جامع إلى أن المبادرة تستهدف تطوير صناعات مشتركة قادرة على المنافسة بالأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات التكاملية والمساهمة في تكامل سلاسل التوريد وتحسين الأمن الاقتصادي للدول الثلاث، لافتة إلى أن المبادرة ترتكز على الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة واستخدام الموارد الطبيعية وخلق اقتصاد دائري وذلك في إطار الالتزامات الدولية الخاصة بالمناخ.

ولفتت وزيرة التجارة والصناعة إلى أن أهم أهداف المبادرة تتضمن تحقيق تكامل سلاسل الإنتاج في مجال الأمن الغذائي بدءا من زراعة المحاصيل ومشروعات تسمين الثروة الحيوانية والمشروعات الصناعية القائمة على الحبوب والمنتجات الحيوانية ووصولا إلى مشروعات التعبئة والتغليف وذلك من خلال الاستفادة من المقومات الكبيرة للدول الثلاث لتنمية قطاعات الزراعة وإنتاج الأسمدة، وكذا تنمية مشروعات التعاون المشترك في مجالات الأمن الدوائي واستغلال مقومات توافر الكوادر المؤهلة والمدخلات التصنيعية وحجم السوق الكبير ، مشيرة إلى أن المبادرة تستهدف أيضاً التعاون في مجالات صناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة البتروكيماويات.

وفي هذا الاطار اكدت جامع التزام الدول الثلاث بتقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص في كل من مصر والامارات والاردن لتنفيذ مشروعات التعاون المقترحة من خلال تيسير اجراءات ممارسة الاعمال وازالة اى تحديات تقف حائلا امام تدفق رؤوس الاموال وانسياب حركة التجارة البينية.

وأضافت الوزيرة أنه بموجب هذه المبادرة فقد تم الاتفاق على إنشاء لجنة عليا ثلاثية للشراكة برئاسة وزراء الصناعة بالدول الثلاث، بالإضافة إلى لجنة تنفيذية مكونة من وكلاء الوزارات المعنية، حيث ستعمل هذه اللجان مع القطاع الخاص لتسريع وتيرة الفرص ذات الجدوى الاقتصادية، وستنسق اللجنة مجموعة المشاركين من القطاع الخاص ومسارات العمل المطلوبة لتحقيق أهداف هذه الشراكات، لافتة إلى أن اللجنة ستتولى اللجنة أيضا مراجعة التقدم المحقق وتسهيل التعاون والإشراف عليه والنظر في قطاعات ومشاريع أضافية للشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين الدول الثلاث.

خلال مشاركتها في لقاء رئيس مجلس الوزراء برؤساء ٣٠ شركة إماراتية مستثمرة بالخارج

وزيرة التجارة والصناعة تدعو الشركات الإماراتية لزيارة المدن الصناعية المتخصصة وزيادة استثماراتهم في السوق المصري

نيفين جامع: ٣,٦ مليار دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات خلال عام ٢٠٢١

أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان القطاع الصناعي المصري يشهد تطورا ملموسا خلال المرحلة الحالية بفضل نجاح برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي الذي تضمن تحقيق طفرة كبيرة في مشروعات البنية التحتية والانشائية وهو الامر الذي انعكس ايجابا على تحقيق معدلات ايجابية غير مسبوقة سواء في معدلات النمو ونسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي، فضلا عن تحقيق أعلى معدل في الصادرات السلعية في تاريخ مصر بنسبة نمو بلغت ٢٧٪.

وقالت ان مصر تمتلك حاليا العديد من المدن الصناعية المتخصصة ومن بينها مدينة الجلود بالروبيكى والتي سيتجعل من مصر مركزا لتصنيع الجلود بدءا من الدباغة ووصولا الى المنتج النهائي، مشيرة في هذا الإطار الى انه تم الانتهاء من انشاء ١٠٠ مصنع جاهز لتصنيع المنتجات الجلدية تامة الصنع.

تصريحات الوزيرة جاءت عقب مشاركتها في لقاء دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي برؤساء ٣٠ شركة من كبريات الشركات الاماراتية المستثمرة بالخارج، الذي عقد بالعاصمة الاماراتية أبو ظبي ونظمه مكتب التمثيل التجاري بدبي.

واشارت الوزيرة الى إن الحكومة المصرية لا تدخر جهدا في تهيئة بيئة الأعمال حتى يتسنى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للسوق المصري وبصفة خاصة الاستثمارات الإماراتية، موجهة الدعوة الى الشركات الاماراتية للاطلاع على المدن الصناعية المتخصصة في مصر والسعي لزيادة تواجدهم في السوق المصري، للاستفادة من مزايا وحوافز الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية والتي تتيح النفاذ الحر للمنتجات المصرية لعدد كبير من الأسواق العالمية وبصفة خاصة السوق الأفريقي.

وفى هذا الإطار لفتت جامع الى ان العلاقات التجارية بين البلدين تشهد تطورا ملحوظا على الرغم من التداعيات السلبية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري خلال عام ٢٠٢١ حوالي ٣ مليار و٦٢٣ مليون دولار، مؤكدة حرص الوزارة على تحقيق مزيد من التواصل مع الشركات الاماراتية من خلال المكتب التجاري المصري بدبي لتقديم كل الدعم والمساهمة في تذليل أي تحديات قد تواجه الشركات الاماراتية المستثمرة في مصر.

سلسلة لقاءات مكثفة لوزيرة التجارة والصناعة مع وسائل الإعلام الإماراتية والعربية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مصر والإمارات والاردن يرتبطون بعلاقات وثيقة استراتيجية تستند إلى أرضية صلبة من العلاقات التاريخية المتميزة بين القاهرة وأبو ظبي وعمان، مشيرة الى ان القيادة السياسية المصرية تولي اهتماما كبيرا لتعزيز كافة أوجه التعاون بين الدول الثلاث في مختلف المجالات لا سيما المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وقالت الوزيرة إن الحكومة المصرية حريصة على فتح مجالات عمل جديدة على المستوى الثلاثي خاصة وأن هناك فرصة كبيرة للتعاون الاستثماري المشترك بين مصر والإمارات والاردن.

جاء ذلك خلال تصريحات صحفية أدلت بها الوزيرة لوسائل إعلام إماراتية وعربية عقب توقيع مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والإمارات والأردن.

وأوضحت جامع إلى أن الدول الثلاث تربطهما علاقات اقتصادية متميزة تستند الى تاريخ طويل من التعاون بين القاهرة وابوظبي وعمان، مشيرةً الى اهمية تنسيق الجهود المشتركة والتعاون الكامل في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية.

وأشارت الوزيرة الى اهمية تفعيل العمل المشترك بين الدول الثلاث لزيادة معدلات التبادل التجاري وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المعارض التجارية والصناعية والترويجية بهدف التعريف بالمنتجات الوطنية، مع تقديم كافة التسهيلات المتعلقة بتيسير حركة التبادل التجاري المشترك.

ولفتت جامع الى اهمية توحيد الجهود المشتركة لتوفير احتياجات اسواق مصر والامارات والاردن في ظل التحديات الاقليمية والعالمية الحالية، مشيرة الى أهمية ترجمة العلاقات المتميزة التي تربط حكومات الدول الثلاث لمشروعات تعاون تجاري واستثماري ملموسة تصب في مصلحة الشعوب الثلاثة الشقيقة.

وأشارت الوزيرة إلى أن العلاقات المشتركة بين مصر والإمارات والأردن تشهد في الآونة الأخيرة زخما كبيرا يمهد لبدء مرحلة من التعاون المثمر على مختلف الأصعدة وخاصةً الأصعدة السياسية والاقتصادية والاستثمارية، مشيرةً إلى أن هناك تنسيق دائم بين حكومات الدول الثلاث للبناء على العلاقات الأخوية التي تربط القيادة السياسية بها وتحويل هذه العلاقات الطيبة إلى مشروعات على أرض الواقع.

وحول معدلات التبادل التجاري بين مصر والإمارات والأردن خلال عام ٢٠٢١، أشارت الوزيرة إلى ان حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات بلغ حوالى ٣ مليار و٦٢٣ مليون دولار، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والأردن نحو ٩٠٠ مليون دولار.

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء الهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الربع الأول من العام الجاري
نيفين جامع: منح ٣٩٠٤ رخصة بناء وتشغيل و١٧٣٧ سجل صناعي دائم ومحدد المدة وإجراء ١٥٨٩ دراسة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الوزارة تعمل خلال المرحلة الحالية على التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية والاستفادة من كافة الإمكانات والمقومات الصناعية بالاقتصاد القومي بهدف تعميق وتوطين التصنيع المحلي وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة للشباب بالإضافة إلى إحلال الواردات وتوفير احتياجات السوق المحلي بمنتجات وطنية ذات جودة عالية ومطابقة للمواصفات المحلية والعالمية.

وفي هذا الإطار أوضحت الوزيرة أن الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية قامت خلال الربع الأول من العام الجاري بمنح ٣٩٠٤ رخصة بناء وتشغيل تضمنت ٢٠٤ رخصة بناء و٣٧٠٠ رخصة تشغيل، ومنح ١٧٣٧ سجل صناعي دائم ومحدد المدة تضمن ١٢٨٥ سجل صناعي دائم و٤٥٢ سجل صناعي محدد المدة، كما قامت الهيئة بإجراء ١٥٨٩ دراسة منها ٨٤٠ دراسة في مجال التخفيضات الجمركية و٧٤٩ في مجال تنمية المنتجات المحلية.

تصريحات الوزيرة جاءت في سياق التقرير الذي تلقته حول مؤشرات أداء الهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأشارت جامع أن الهيئة أصدرت ايضا خلال الربع الأول من العام الجاري ٧١٧ موافقة بيئية، و٦٦ خطاب إفراج جمركي و٥٩ خطاب تحديد الاحتياجات السنوية للمواد الكيماوية الخطرة إلى جانب إجراء ١٩٢ دراسة فنية لطلبات الطرح تضمنت ٨٣ دراسة خاصة بالأراضي و١٠٩ دراسة خاصة بالمجمعات الصناعية وكذا إجراء ١٨٠٧ معاينة فنية.

ومن جانبه أوضح اللواء/ محمد الزلاط رئيس التجارة والصناعة الهادفة إلى الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية واستعادة مكانتها على خريطة الصناعة العالمية خاصة في ظل الإمكانات الصناعية الكبيرة التي تتمتع بها مصر.

وفيما يخص موقف المجمعات الصناعية التي تتولى الهيئة إنشائها، أوضح الزلاط أنه تم حتى نهاية شهر مارس تخصيص عدد ٧٠٣ وحدة في ٤ مجمعات صناعية بالسادات وبورسعيد وبدر ومرغم ١، منها ٢٧٧ وحدة بمجمع السادات، و١١٧ وحدة بمجمع جنوب الرسوة ببورسعيد و٨٢ وحدة بمجمع بدر و٢٢٧ وحدة بمجمع مرغم ١.

وحول الـ٧ مجمعات صناعية المطروحة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، لفت الزلاط إلى أنه تم حتى نهاية شهر مارس الماضي تخصيص ٨٠١ وحدة شملت ١٩٥ وحدة بمجمع مرغم ٢ بالإسكندرية و١٦٣ وحدة بمجمع الغردقة بمحافظة البحر الأحمر و٢٢٧ وحدة بمجمع المحلة الكبرى بمحافظة الغربية و٣٧ وحدة بمجمع البغدادي بمحافظة الأقصر و٤٠ وحدة بمجمع المطاهرة بمحافظة المنيا و٢٨ وحدة بمجمع غرب جرجا بمحافظة سوهاج و١١١ وحدة بمجمع بياض العرب بمحافظة بني سويف، وجاري حاليا استكمال إجراءات تخصيص الوحدات في المجمعات الـ٧ واتخاذ إجراءات التشغيل وبدء الإنتاج للوحدات التي تم تخصيصها بالفعل.

ونوه رئيس هيئة التنمية الصناعية إلى أن الهيئة اعتمدت خلال الربع الأول من العام الجاري ٤٧ عقد بيع أراضي موقع بين المطورين الصناعيين والمستثمرين داخل مناطق المطور الصناعي لإقامة مشروعات جديدة، مشيراً إلى أن الهيئة قامت أيضا بتخصيص ٢٠ قطعة أرض صناعية من خلال الخريطة الاستثمارية بمساحة ٣٧ ألف و٦٧٤ متر مربع.

بروتوكول تعاون بين مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي والمركز القومي لبحوث البناء والإسكان في مجال إنتاج مواد البناء الخضراء

احمد رضا: البروتوكول يستهدف إطلاق مبادرة منتجات مواد بناء خضراء وتأهيل الشركات للحصول على العلامة الخاصة بالمبادرة

وقعت مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي التابعة لوزارة التجارة والصناعة والمركز القومي لبحوث البناء والإسكان التابع لوزارة الإسكان بروتوكول تعاون – لمدة عام – في مجال إنتاج مواد البناء الخضراء، وقع البروتوكول السيد/ أحمد رضا معاون الوزيرة لشئون الصناعة والمشرف على المراكز التكنولوجية والدكتور/ خالد الذهبي رئيس مجلس إدارة المركز القومي لبحوث البناء والإسكان.

وتتضمن الأهداف الرئيسية لبروتوكول التعاون اطلاق مبادرة منتجات بناء خضراء بعلامة مُوثقة من الجهتين وتأهيل الشركات للحصول على المنح للعلامة Green Label ووضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتحديد المنتج الأخضر ووضع المعايير و الاختبارات اللازمة لمنح العلامة وتحديد الفترة الزمنية لتجديد العلامة والتنسيق مع جميع الجهات المعنية بعملية المنح و الإعتماد لمنتجات مواد البناء الخضراء فضلاً عن التنسيق في اختيار التصميم للوجو الخاص بها والتعاون بين الجهتين فيما يتعلق بإجراء الاختبارات مع مراكز تكنولوجيا الرخام والتعدين والإنتاج الأنظف والبلاستيك والأثاث والأخشاب.

وقال السيد/ أحمد رضا معاون الوزيرة لشئون الصناعة والمشرف على المراكز التكنولوجية إن مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي تعد المحرك الوطني للابتكار والتكنولوجيا حيث تقدم مجموعة شاملة من الخدمات وتقوم بإعداد وتنفيذ برامج ربط الصناعة بالبحث العلمي وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي في جميع القطاعات وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأضاف أن المراكز تسهم أيضاً في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقل واستخدام التكنولوجيات الحديثة للصناعة المصرية وتشجيع ودعم ريادة الأعمال في مجال الطاقة النظيفة وصناعة التدوير

ومن جانبه أوضح الدكتور/ خالد الذهبي رئيس مجلس إدارة المركز القومي لبحوث البناء والإسكان إن المركز يقوم بدور هام في الارتقاء بقطاع التشييد والبناء في مصر، كما يساهم في إدارة المنظومة الفنية للبناء والإسكان لوصول للجودة العالمية للمنشآت المختلفة وكذا الوصول الي مُنشأ آمن واقتصادي من خلال الأبحاث والاستشارات الفنية والكوادر والتشريعات والاختبارات في معامله المعتمدة عالمياً بالاستعانة بمجموعة مميزة من الباحثين يتم تدريبهم وتأهليهم عالمياً.

ويتضمن دور الجهتين في إطار بروتوكول التعاون وضع المعايير اللازمة للحصول على علامة منتج مواد بناء خضراء وتأهيل الشركات و التكامل في استخدام المعامل و الأجهزة الموجودة لدى الجهتين لإجراء جميع الاختبارات اللازمة لعملية التأهيل و المنح للعلامة و متابعة تجديدها، ووضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتحديد المنتج الاخضر وتحديد المجالات الخاصة بمنح العلامة الخضراء لمواد البناء، بالإضافة إلى تبادل المنفعة بين الجهتين في إجراء الاختبارات مع مراكز تكنولوجيا الرخام والتعدين والانتاج الانظف والاثاث والاخشاب والمشاركة في وضع التسعير لعملية التأهيل والمنح للعلامة وكذا التنسيق بين الجهتين في اختيار وتنفيذ التصميم الخاص بمنتج مواد بناء خضراء .

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع الرئيس الإقليمي لشركة بروكتر أند جامبل خطط الشركة التوسعية في السوق المصري وزيادة معدلات التصدير

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الحكومة على تقديم الدعم والمساندة اللازمة للشركات الصناعية العاملة في السوق المصري بهدف تعزيز استثمارات هذه الشركات سواء من خلال انشاء مشروعات جديدة او اقامة توسعات لمصانع قائمة وهو ما يسهم في زيادة قدراتها الإنتاجية والتصديرية ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل ودعم الاقتصاد المصري.

وقالت إن القيادة السياسية تولي ملف الصناعة اهتماماً كبيراً وبصفة خاصة تعميق التصنيع المحلي واحلال المنتجات المستوردة بمنتجات وطنية وذلك في ضوء توافر كافة الامكانات والمقومات الصناعية والتي تجعل من مصر محور ارتكاز للتصنيع والتصدير الى مختلف دول العالم.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقدته الوزيرة مع السيد/ سمير اللبار الرئيس التنفيذي الإقليمي لشركة بروكتر أند جامبل العالمية لمصر ومنطقة شمال افريقيا حيث تناول اللقاء خطط الشركة الاستثمارية الحالية والمستقبلية بالسوق المصري، كما استعرض أوجه التعاون بين الشركة والوزارة لتعظيم دور الشركة في الاقتصاد المصري، حضر اللقاء السيد/ تامر يونس عضو مجلس إدارة الشركة ومدير عام العلاقات الخارجية للشركة بمنطقة شمال افريقيا.

وقالت الوزيرة أن سعى الشركات العالمية للاستثمار بالسوق المصري يعكس نجاح جهود الحكومة في تهيئة مناخ الأعمال وتوفير المزيد من الحوافز والضمانات للاستثمارات العالمية للتواجد بالسوق المصري والنفاذ لعدد كبير من الأسواق بمنطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا، مشيدة في هذا الإطار بقرار شركة بروكتر أند جامبل بافتتاح أحدث خط انتاج جديد لإنتاج المنظفات السائلة والتي كان يتم استيرادها من الخارج وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الخارجية.

وأشارت جامع الى أهمية التوسع بمشروعات الشركة بالسوقين المصري والأفريقي خاصة في ظل خطة الوزارة الهادفة الى تنمية التعاون الاقتصادي المشترك مع عدد من الدول الرئيسية بشرق وغرب القارة ومساعدتها في بناء قاعدة تصنيعية بخبرات مصرية وهو الأمر الذي ينعكس إيجابا على معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة.

ومن جانبه اشار السيد/ سمير اللبار الرئيس التنفيذي الإقليمي لشركة بروكتر أند جامبل العالمية لمصر ومنطقة شمال افريقيا إلى التزام الشركة بتعميق التصنيع المحلى وزيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية بصفة عامة وأسواق قارة إفريقيا بصفة خاصة، لافتاً إلى حرص الشركة على الاستفادة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة التفضيلية الموقعة على عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسة في العالم.

ولفت اللبار إلى أن الشركة تعمل بالسوق المصري منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً ويتجاوز حجم استثماراتها حاليا ٣,٥ مليار جنيه وتوفر نحو ١٣٠٠ فرصة عمل مباشرة و١٠ آلاف فرصة في خدمات مساندة لأعمال الشركة في مصر، وتقوم بالتصدير لـ ٣٧ دولة حول العالم بإجمالي صادرات سنوية تصل الى ٢٥٠ مليون دولار، مشيراً إلى أن فرع الشركة بمصر يعد واحد من ٣ أفرع رئيسية مسئولة عن التخطيط لسلاسل الامداد للشركة في منطقة أسيا باسيفك والشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال إن الشركة تبذل جهود كبيرة لتمكين المرأة وتعظيم دورها بالمجتمع المصري من خلال أنشطتها الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن أن فرع الشركة بمصر يعد الاول من حيث الاهتمام بتعيين ذوي الهمم.

وأضاف اللبار أن الشركة تتوسع في السوق المصري بصورة دائمة من خلال زيادة خطوط الإنتاج وزيادة معدلات الانتاجية خاصة وان السوق المصري يعد محور استراتيجي تصنيعي وتصديري لأسواق منطقة الدول العربية وقارتي إفريقيا واوروبا، مشيداً في هذا الصدد بقرارات القيادة السياسية والحكومة باستثناء مستلزمات الانتاج من قرار الاعتمادات المستندية والذى اعطى انتعاشة لكافة المصانع لاستمرار دوران عجلة الانتاج والحفاظ على معدلات الانتاجية واسواق التصدير وكذا العمالة الفنية ويمثل ايضا شهادة ثقة بقدرة الاقتصاد المصري على التعامل مع التحديات العالمية.

وتترأس الاجتماع الأول لمجلس الصناعات النسيجية بعد إعادة تشكيله
نيفين جامع: الارتقاء بكافة حلقات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة على رأس أولويات خطة عمل الحكومة

ترأست السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة الاجتماع الأول لمجلس الصناعات النسيجية بعد إعادة تشكيله حيث استعرض اللقاء خطة تطوير منظومة زراعة القطن والارتقاء بصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

حضر اللقاء الدكتور/ احمد مصطفى رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للغزل والنسيج والمهندس/ محمد المرشدي رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات والمهندس/ محمود عبدالسميع ممثل غرفة الصناعات النسيجية بمجلس ادارة اتحاد الصناعات والسيد/ سعيد احمد رئيس المجلس التصديري للغزل والنسيج والسيدة/ ماري لويس رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة والدكتور/ عادل عبد العظيم وكيل مركز البحوث الزراعية وكل من المهندس/ محمود امين والسيد/ حازم وجدي والسيد/ محمد السيد من ذوي الخبرة الى جانب اللواء محمد الزلاط/ رئيس هيئة التنمية الصناعية واللواء كامل هلال/ مستشار الوزيرة للمشروعات الصناعية والدكتور/ اشرف الربيعي رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة والمهندس/ محمود محرز رئيس شركة القاهرة للاستثمار والمهندس/ محمد عبدالكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة.

وأكدت الوزيرة اهتمام القيادة السياسية والحكومة بالارتقاء بمنظومة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للوفاء باحتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الخارجية وذلك من خلال الاستفادة من المقومات الزراعية والصناعية الكبيرة للاقتصاد القومي في هذا الصدد وكذا الاستفادة من السمعة الطيبة والمكانة المتميزة للقطن المصري بكافة الأسواق العالمية واشارت جامع الى ان المجلس الجديد يضم ممثلين عن كافة الجهات المعنية بتنمية وتطوير كافة حلقات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر حيث يهدف الى وضع رؤية شاملة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، لافتة الى ان الدولة تستهدف التوسع في كافة مراحل الإنتاج بدءاً من زراعة القطن المصري ووصولاً للمنتج الكامل.

ولفتت الوزيرة الى ان المجلس سيقوم خلال الفترة المقبلة بوضع خطة شاملة لتنمية وتطوير قطاع الصناعات النسيجية تتضمن الوضع الحالي لهذه الصناعة واهم الفرص والتحديات التي تواجهها الى جانب تقديم مقترحات التطوير

ونوهت جامع إلى ان القطاع الخاص شريك أساسي في منظومة التنمية الاقتصادية في مصر، مشيرةً إلى توجيهات القيادة السياسية بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص للمشاركة في كافة المشروعات التي يتم تنفيذها على أرض مصر في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية

ومن جانبها اشارت السيدة/ ماري لويس رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة الى اهمية وضع القطن المصري ضمن قائمة الصناعات الاستراتيجية بالاقتصاد القومي، لافتة الى اهمية زيادة دعم الدولة لمركز البحوث الزراعية بهدف تطوير زراعة القطن في مصر والتوسع في المساحات المزروعة لتصل الى ٦٠٠ ألف فدان.

وبدوره أكد المهندس/ محمد المرشدي رئيس غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات اهمية الاهتمام بتوفير كافة مدخلات انتاج صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر محلياً والتي تشمل الى جانب القطن الالياف الصناعية وخيوط البوليستر، مشيراً الى اهمية زيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وزيادة قدرته على المنافسة بالأسواق المحلية والخارجية.

خلال لقاء رئيس الوزراء برؤساء ومسئولي المجالس التصديرية تكليفات بإعداد ورقة عمل عامة يكون هدفها الإسهام في زيادة ومضاعفة الصادرات

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا، مع رؤساء ومسئولي المجالس التصديرية؛ بهدف استعراض المقترحات المتعلقة بإحداث نقلة نوعية في حجم الصادرات المصرية، وذلك بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، واللواء عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والسيد/ إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية.

وقال الدكتور / مصطفى مدبولي رئيس الوزراء إلى أن العالم يمر الآن بأزمة لم يشهدها منذ عشرات السنين، مضيفا: إنه على الرغم من حجم الضغوط والتحديات القائمة، إلا أن الحكومة ترى أنها فرصة لنا كي نعمل على الإسراع في بعض المسارات المهمة، وعلى رأسها قطاع الصناعة والتصدير.

وأشار مدبولي إلى أن اجتماعاته المتتالية مع رؤساء المجالس التصديرية تستهدف التوصل لحلول للتحديات والاستماع إلى مقترحاتهم وحل أي مشكلة، والعمل على تيسير الإجراءات المختلفة في سبيل دفع هذا القطاع الحيوي.

وأضاف رئيس الوزراء أن مصر قد حققت بالفعل نتائج جيدة خلال العام الماضي من خلال تحقيق زيادة ملحوظة في مجال التصدير للخارج، وتعمل الحكومة من أجل تحقيق طفرات في الصادرات.

كما وجه مدبولي الشكر لجميع الصناع المصريين على مختلف الجهود التي قاموا بها خلال الفترة الماضية، ولا سيما في ظل التحديات والأزمات المتعاقبة التي مر بها العالم.

وكلف رئيس الوزراء وزيرة التجارة والصناعة بالتعاون والتنسيق مع المجالس التصديرية؛ لإعداد ورقة عمل عامة يكون هدفها الإسهام في زيادة بل مضاعفة الصادرات، على أن يكون هناك ورقة عمل خاصة بكل مجلس تصديري على حدة.

كما كلف الدكتور مصطفى مدبولي بسرعة الإعلان عن الأراضي الصناعية المتاحة، وآلية التخصيص بنظام حق الانتفاع، وكذا آلية الشراء، ونظام السداد، وكذا إجراءات تيسير الحصول على التراخيص.

أشارت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إلى أن الصادرات المصرية حققت خلال الربع الأول من العام الجاري زيادة بنسبة ٢٠٪ مقابل الفترة نفسها من العام الماضي، الأمر الذي يثبت قدرة الصناعة والمنتجات المصرية على الصمود رغم التحديات الكثيرة التي يمر بها العالم.

ونوهت الوزيرة أنه تم عقد عدة اجتماعات مع مسئولي الهيئة العامة للتنمية الصناعية؛ لتنفيذ تكليفات رئيس الوزراء بسرعة إصدار التراخيص المطلوبة، موضحة أنه تم خلال اجتماعها الأخير معهم الإشارة إلى أنه جار حاليا تنفيذ خطة تطوير شاملة لمنظومة الإجراءات والخدمات التي تقدمها الهيئة؛ بهدف منح مزيد من التيسيرات أمام المستثمرين في مختلف القطاعات الصناعية؛ حيث إن الدولة المصرية تستهدف، خلال المرحلة الحالية، جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي وهو ما يسهم في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتعميق التصنيع المحلي.

ولفتت جامع إلى أنها اتفقت مع مسئولي الهيئة على ضرورة وضع تصور شامل لتطوير وتبسيط منظومة الإجراءات والخدمات التي تقدمها الهيئة للمجتمع الصناعي، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإتاحة الأراضي بنظام حق الانتفاع، وتحديد آلية تسعيرها وفقا للتكاليف الفعلية للترفيق، فضلا عن تبسيط الإجراءات المتعلقة بتخصيص المجمعات الصناعية لتشجيع الشباب على بدء مشروعاتهم الإنتاجية.

كما أشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى لقائها، مؤخرا، برؤساء المجالس التصديرية، لافتة إلى أنه تم التأكيد خلال هذا اللقاء على حرص الوزارة على تفعيل منظومة رد الأعباء التصديرية، كما تم التأكيد أن مبادرة السداد الفوري ساهمت في سرعة رد المساندة التصديرية المستحقة للشركات المصدرة ودعم قطاعي الصناعة والتصدير، واستفاد منها العديد من الشركات في زيادة قدراتهم الإنتاجية وتعزيز تنافسية منتجاتهم.

وبدورهم، توجه رؤساء المجالس التصديرية بالشكر على الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للمصدرين بتوجيهات من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مؤكدين أن لديهم ثقة بأن أثر هذا الدعم سيظهر قريبا، وأن الفرص التصديرية تتزايد يوما بعد يوم بفضل الإجراءات التي تقررها القيادة السياسية وتتخذها الحكومة على الفور من أجل مساندة هذا القطاع المهم رغم الظروف العالمية الصعبة المحيطة بنا والتحديات القائمة.

وتقدم رؤساء المجالس التصديرية بمجموعة من الأطروحات والمقترحات التي من شأنها تحقيق دفعة لحركة الصادرات المصرية، وفي هذا الإطار، طالب المصدرون بأن تتم زيادة فترة تقسيط ثمن الأراضي الصناعية، مؤكدين في الوقت نفسه أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة للمساعدة في فتح أسواق جديدة وتيسير نقل البضائع، إضافة إلى الأهمية الكبيرة لدور مكاتب التمثيل التجاري في تسهيل مختلف الإجراءات.

وزيرة التجارة والصناعة تلتقي قيادات الهيئة العامة للتنمية الصناعية

نيفين جامع: جاري حالياً وضع خطة تطوير شاملة لمنظومة إجراءات وخدمات التنمية الصناعية للتيسير على المستثمر الصناعي

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه جاري حاليا تنفيذ خطة تطوير شاملة لمنظومة الاجراءات والخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للتنمية الصناعية بهدف منح مزيد من التيسيرات امام المستثمرين في مختلف القطاعات الصناعية، مشيرةً الى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية والحكومة لدفع حركة الاستثمار وتذليل كافة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي وذلك في إطار خطة الحكومة للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقدته الوزيرة مع قيادات الهيئة العامة للتنمية الصناعية بحضور اللواء مهندس/ محمد الزلاط رئيس الهيئة حيث استعرض الاجتماع المنظومة الحالية لتقديم الخدمات والاجراءات المرتبطة بها وكذا الرؤية المستهدفة لتعزيز دور الهيئة خلال المرحلة المقبلة، وقد شارك في اللقاء السيدة/ أماني الشيمي مستشار الوزيرة للتخطيط الاستراتيجي والسيدة/ حنان سلام مستشار الوزيرة للتطوير المؤسسي والموارد البشرية والسيد/ ياسر حلمي مستشار الوزيرة للتحول الرقمي.

وقالت الوزيرة ان الدولة المصرية تستهدف خلال المرحلة الحالية جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي وهو ما يسهم في زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وخلق فرص العمل وتعميق التصنيع المحلي، مشيرة في هذا الإطار الى اهمية الدور الرئيسي والمحوري للهيئة العامة للتنمية الصناعية والتي تعد أحد أهم الأذرع الرئيسية التابعة للوزارة لوضع وتنفيذ السياسات الصناعية من خلال توفير الاراضي الصناعية واصدار التراخيص وانشاء المجمعات الصناعية المتخصصة.

ووجهت جامع مسئولي هيئة التنمية الصناعية بوضع تصور شامل لتطوير وتبسيط منظومة الاجراءات والخدمات التي تقدمها الهيئة للمجتمع الصناعي بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بإتاحة الاراضي بنظام حق الانتفاع والتسعير وفقا لآلية تسعيرها وفقا للتكاليف الفعلية للترفيق، فضلا عن تبسيط الاجراءات المتعلقة بتخصيص المجمعات الصناعية لتشجيع الشباب على بدء مشروعاتهم الانتاجية وتفعيل الخدمات المقدمة من خدمة العملاء بالهيئة بما فيها خدمة الخط الساخن وزيادة التواصل مع المستثمرين، لافتة الى ان المنظومة الجديدة ستتضمن تحديد المدة الزمنية لتقديم الخدمة واعلانها لكافة المتعاملين مع الهيئة.

وفي هذا الصدد اشارت الوزيرة الى ضرورة الارتقاء بإمكانات وقدرات العاملين بالهيئة وفروعها من خلال تقديم البرامج التدريبية المتخصصة لتطوير منظومة الاداء فضلا عن منح الصلاحيات اللازمة للعاملين بفروع الهيئة والتي تصل الى ٢٨ فرع ومكتب منتشرة في مختلف المناطق الصناعية لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة للتيسير على المستثمرين بدلا من التوجه للمقر الرئيسي للهيئة.

خلال مشاركة وزيرة التجارة والصناعة بمنتدى الأعمال المصري البولندي

نيفين جامع: حريصون على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع بولندا على المستويين الثنائي ومتعدد الاطراف

٧٢٠ مليون دولار حجم التبادل التجاري بين البلدين ...و٦٠٩٪ زيادة في الصادرات المصرية لبولندا العام الماضي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الدولة المصرية على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دولة بولندا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، مشيرةً الى الدور الهام لدوائر الاعمال في البلدين في تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال مشاركتها بفعاليات منتدى الأعمال المصرى البولندى والذى نظمه الاتحاد العام للغرف التجارية بالتعاون مع التمثيل التجاري المصرى، وذلك بحضور فخامة الرئيس/ أندريه دودا رئيس جمهورية بولندا والدكتور/ مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والمسئولين في البلدين، الى جانب ممثلى اتحادات وتجمعات الأعمال والقطاع الخاص في مصر وبولندا.

وأشارت الوزيرة الى ان منتدي الأعمال المصري البولندي المشترك يمثل منصة هامة لتعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، لافتة إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية .

وقالت جامع أن الصادرات السلعية المصرية سجلت عام ٢٠٢١ وللمرة الأولى تاريخياً ٣٢,٣ مليار دولار محققة معدل نمو بلغ ٢٧٪،مشيرة إلى أن ١٢ قطاعاً تصديريا رائدا قادت هذه الزيادة حيث استحوذ على نحو ٩٠٪ من إجمالي الصادرات غير البترولية، تضمنت المنتجات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء والمنتجات الغذائية والسلع الهندسية والإلكترونية والحاصلات الزراعية والملابس الجاهزة والطباعة والورق والتغليف ومنتجات الغزل والمنسوجات والمفروشات والصناعات الطبية والجلود والأحذية والأثاث والصناعات اليدوية.

ونوهت الوزيرة إلى أن النمو الملموس في الصادرات المصرية غير البترولية العام الماضي بالرغم من التداعيات الاقتصادية العالمية نتج عن استقرار وتنامي الطلب العالمي على المنتجات المصرية من مختلف القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تبنى سياسات حكومية جادة لمساندة وتوسيع قاعدة المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة الموجهة للتصدير المرتفعة، فضلا عن تعظيم الاستفادة من مزايا اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية والتى توفر أرضية صلبة تزيد من تنافسية المنتج المصرى بالأسواق الخارجية الإقليمية والعالمية.

وأضافت جامع أن معدلات التجارة البينية والصادرات المصرية الى بولندا كانت جزءاً مهما من تلك المؤشرات الإيجابية، فقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين البلدين في عام ٢٠٢١ ليصل الى رقم غير مسبوق أيضا حيث بلغ نحو ٧٢٠ مليون دولار بزيادة جاوزت ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وذلك في ظل أداء مميز للصادرات المصرية الى السوق البولندى والتي زادت في عام ٢٠٢١ لتصل الى نحو ٣٠٠ مليون دولار بنسبة ارتفاع جاوزت الـ ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ ،مشيرة إلى أن النمو الملحوظ والمطرد في حجم التبادل التجارى بين البلدين يعكس اهتماما متزايدا من الشركاء في الجانبين بأهمية العمل والتعاون في ظل التحديات الاقتصادية الحالية .

ولفتت الوزيرة إلى أهمية زيادة معدلات الاستثمارات المشتركة لترقى لحجم واهمية الدولتين والفرص الهائلة المتاحة للعمل والاستثمار المشترك، مشيرة إلى تطلع الدولة المصرية إلى زيادة توجه الشركات البولندية نحو الاستثمار والعمل في مصر للاستفادة من المناخ الجاذب للاستثمار ومنظومة الحوافز والتيسيرات المميزة التي تطرحها الحكومة المصرية أمام المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ونوهت جامع إلى وجود العديد من الفرص والمجالات الواعدة لتدشين شراكات استثمارية تصنيعية مصرية بولندية في قطاعات حيوية متنوعة بالاقتصاد المصري، تتضمن الصناعات الهندسية وخاصة الآلات والمعدات الزراعية والاقتصاد الأخضر والطاقة الجديدة والمتجددة وتحويل السيارات للعمل بالغاز وصناعة السيارات وقطع الغيار بالاضافة الى المشروعات الزراعية والصناعات الغذائية وخاصة منتجات الألبان والنظم الحديثة في الري والصرف وتنقية المياه فضلاً عن الرقمنة والأمن المعلوماتي .

وأشارت وزيرة التجارة والصناعة إلى نموذج التعاون الناجح بين أحدى كبريات الشركات البولندية ووزارة الانتاج الحربي والذي جاء نتيجة للجهود الكبيرة التي قام بها المكتب التجاري المصري بالعاصمة البولندية وارسو حيث أثمر عن التوصل الى بروتوكول تعاون لبدء التصنيع المشترك لأنظمة تحويل المركبات للعمل بالغاز، لافتةً إلى أن هذا التعاون سيسهم في انجاز البرنامج القومى الذى تتبناه الحكومة المصرية لتحويل السيارات للعمل بالغاز فى وقت اسرع وبتكلفة أقل، كما يمثل بداية جيدة لتوطين تلك الصناعة الهامة فى مصر لتصبح مركز اقليميا بالتعاون مع شريك بولندى رائد فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بالدعم الفني وتبادل الخبرات الاقتصادية، نوهت الوزيرة إلى وجود آفاق كبيرة للتعاون في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذلك القطاع الحيوى الذى يمثل عماد اقتصادي الدولتين والأكثر قدرة على النمو والتطور، موجهة الدعوة للكيانات المعنية في البلدين بتنمية هذا القطاع الهام لصياغة برنامج طموح للتعاون المشترك وتبادل الخبرات في الصدد .

ولفتت جامع إلى الدور الهام لمجلس الأعمال المشترك في تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وبولندا من خلال تنظيم وتكثيف التفاعل بين مجتمع الأعمال في البلدين في إطار مؤسسى، مشيرة إلى أن المجلس سيسهم في دفع التعاون الاقتصادى الاستثمارى والتجارى المشترك ، وتعزيز الاستفادة من كافة الفرص والامكانات الاقتصادية والمزايا النسبية المتاحة بالبلدين.

قرار وزاري بتشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري البولندي برئاسة أسامة السعيد لمدة ثلاث سنوات

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بتشكيل الجانب المصري في مجلس الأعمال المصري البولندي برئاسة الدكتور/ أسامة السعيد، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصلب المخصوص وعضوية المهندس/ عمرو قنديل، شركة كاما لطلاء وتشغيل المعادن والسيد/ هشام السويدي، شركة انيرجيا للصناعات الحديدية والمهندس/ باسل الباز، شركة الشرقيون للبتروكيماويات والمهندس/ سمير الليثي، الشركة المصرية لانتاج الالكيل بنزين الخطى (ايلاب)، والمهندس/ أحمد حافظ، شركة ايديال استاندرد انترناشيونال والسيد/ عمر مهنا، شركة الاسكندرية للاطارات والمهندس/ أحمد التوني، شركة بي اند جي للعصائر والمركزات والسيد/ محمد الدماطي، شركة الصناعات العربية الغذائية (دومتي) والمهندس/ حازم مؤمن، شركة وجدي مؤمن وشركاه للصناعات النسيجية والدكتور/ علاء عرفة، الشركة السويسرية للملابس الجاهزة والمهندس/ طلبة رجب، شركة تي ان سي للملابس الجاهزة والسيد/ خالد البنا، شركة مصر الخضراء للاستثمار الزراعي (أجرين) والسيد/ علاء دياب، شركة الزراعة الحديثة (بيكو) والسيد/ هاني أمين، شركة النساجون الشرقيون انترناشيونال والسيد/ علاء الدين شحاتة، شركة ماك للموكيت والمهندس/ عبد العزيز الجمل، شركة المتحدة للصناعات (السويدي) والمهندس/ خليل ابراهيم، شركة فريش الكتريك للاجهزة المنزلية والمهندس/ ايمن عبد العليم، شركة القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف (كوباك) والسيد/ أمجد نصر، شركة بلانيت للسياحة، الى جانب ممثل عن كل من الهيئة القومية للانتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وقد نص القرار على أن تكون مدة عمل المجلس ٣ سنوات من تاريخ نشره بالوقائع المصرية وتضمن أن يرفع رئيس الجانب المصري تقريراً دورياً نصف سنوي عن جهود ونشاط المجلس إلى وزير التجارة والصناعة متضمناً ما قام به المجلس من نشاط وما يراه من اقتراحات وخططه المستقبلية لتنمية المصالح المشتركة بين البلدين، وأن تقوم الجهات المصرية المعنية والسفارات المصرية بالخارج وكذا المكاتب التجارية بمعاونة المجلس في أداء مهامه وتيسير مباشرته لاختصاصاته وتزويده بما يطلبه من بيانات أو معلومات تتعلق بنشاطه.

وقالت الوزيرة ان تشكيل الجانب المصرى بمجلس الأعمال المصرى البولندي يأتي في إطار حرص الوزارة على إيجاد قنوات تواصل فعالة لتعزيز حركة التبادل التجارى والاستثمارات المشتركة والتعاون الصناعي بين مصر وبولندا خلال المرحلة المقبلة خاصةً في ظل العلاقات المتميزة التي تربط البلدين، لافتةً إلى أن التشكيل يضم عدد من الكفاءات والخبرات في القطاعات التي تمثل الركيزة الأساسية للتعاون الاقتصادي والتجاري المشترك بين مصر وبولندا.

في إطار توجيهات وزيرة التجارة والصناعة لتطوير منظومة الأداء داخل الجهات التابعة للوزارة
الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية يحصل على شهادة الأيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ في مجال تقديم الخدمات الاستشارية والهندسية

فـي إطار تنفيذ توجيهات السـيدة/ نيفين جامع وزيـرة التجـارة والصناعـة بتطبيـق أعلـى المعايير القياسـية لتحسـين الأداء وإدارة الجـودة للارتقـاء بمسـتوى الجهـات التابعة للـوزارة، نجح الجهاز التنفيـذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية التابع للـوزارة فـي الحصـول على شـهادة الأيزو ٩٠٠١:٢٠١٥ لمدة ٣ سنوات في مجال تقديم الخدمات الاستشارية والهندسية.

وقـال المهنـدس/ محمد أنـور، رئيس الجهاز التنفيـذي للهيئـة العامـة لتنفيذ المشـروعات الصناعيـة والتعدينية إن الحصـول على هذه الشـهادة يأتـي في إطار حـرص الجهاز على التحسـين والتطويـر المسـتمر للجهـاز بكافة إداراتـه وفق أهداف سـنوية للجودة ومتابعتها لتطويـر أداء نظـم الجودة من خلال تحسـين الخدمـات التي يقدمها الجهاز وتعزيز سـرعة الاسـتجابة لمتطلبات الجهـات المعنية وتنفيذ كافـة المتطلبات التي تدخل فـي نطاق أعمال الجهاز ووضع أسـس لنظم إدارة الجودة التي تراقب سريان العمل للتأكد من كفاءته وفاعليته من خلال وضع أطر لأهداف الجودة ومتابعة تنفيذها بشكل فعال.

وأشـار إلى أن هذه الشـهادة سـيكون لها دور أيضـا في توفير برامـج تدريبية عالية الجودة والاسـتعانة بكـوادر علمية ذات كفـاءة عالية سـواء خارجيـة أو داخليـة مـن خـلال نقـل المعرفة، بالإضافة إلى الاهتمام بتعيين كوادر وظيفية ذات خبـرة وإمدادهم بأفضل البرامج التدريبيـة لتحقيـق أهـداف الجهـاز وتطوير رؤيتـه المسـتقبلية، فضلاً عـن التعرف على المخاطـر والفـرص المتعلقـة بنظـام الجودة وتقييمها والسـعي إلـى تحقيـق وتنفيذ برامج العمـل الموضوعـة للتعامـل مـع المخاطـر المتوقعة أو الحالية.

وأضاف أنور أن الجهاز في ظل هذه الشـهادة سيشـهد تطورا ملحوظا في تقديم خدماته التي تشمل دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات التشييد الصناعية، وتحديد الاحتياجات واعداد الدارسـات الأوليـة وعناصـر وتقسـيمات ومراحـل المشـروع والتكاليـف التقديريـة والبرنامـج الزمني والتمويلي للمشـروعات، وإعداد دراسـات التوسعات ومراحل التطوير للمشـروعات وتحليـل وتقييـم الوضـع القائم وتحديث الدراسات السابقة من منظور هندسي اقتصـادي وبيئـي وتنمـوي، والتصميمـات الهندسـية التفصيلية للمشروعات والمجسمات التوضيحية للمشروعات.

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال الربع الأول من العام الجاري
عصام النجار: الهيئة استقبلت ٢٦ ألف و٧٢٤ رسالة واردات صناعية وغير صناعية ...وقبول ٢٥ ألف و٧٢٣ رسالة

كشف أحدث تقرير تلقته السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجـارة والصناعـة حـول مؤشـرات إداء الهيئة العامة للرقابة على الصـادرات والواردات خلال الربـع الأول من العـام الجـاري (يناير–مارس) ٢٠٢٢ قيام الهيئة باستقبال ٢٦ ألف و٧٢٤ رسالة تضمنت ١٣ ألف و٥٥٩ رسـالة واردات صناعية و١٣ ألـف و١٦٥ رسـالة واردات غير صناعية، حيث بلـغ عدد الرسـائل الصناعيـة المقبولة ١٢ ألـف و٩٤١ رسـالة، كما بلغ عدد الرسـائل غير الصناعيـة المقبولـة ١٢ ألـف و٧٨٢ رسالة.

وقالـت الوزيرة إن الوزارة تعمل خلال المرحلـة الحالية علـى تطوير منظومة العمـل بالهيئـة العامـة للرقابـة علـى الصـادرات والواردات وبما يسـهم في تسهيل حركة التبادل التجاري بين مصر ومختلف الـدول والتكتلات الاقتصادية العالمية، مشـيرة إلـى أن الفترة الحالية تشـهد تطويـر مختلـف فـروع الهيئة وميكنة كافة الخدمـات المقدمة لمجتمع المصدريـن والمسـتوردين بالإضافـة إلـى إنشـاء عـدد كبيـر مـن المعامل الجديـدة لتغطى كافة بنـود الصادرات والواردات.

ومن جانبه أوضح المهندس/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة علـى الصادرات والواردات إن الهيئة تقوم بدور محوري في حماية المواطنين من تداول السلع والمنتجات الرديئة بالسوق المحلى كما تسـهم في الحفاظ على سمعة وتنافسية المنتج المصـري بالأسـواق الخارجية وذلـك من خلال فروع الهيئة المنتشـرة بالموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية لتقديـم الخدمات المتعلقة بمنظومة التجارة الخارجية.

وأضـاف النجار أن الهيئة قامت خلال الفترة محل التقرير بإصدار ٩٩ ألف و٢١٠ شـهادة منشأ إلى جانـب إجراء الفحص المعملـي لـ٥٠ ألف و٥٥٢ عينـة منها ٣٤ ألف و٦٣٣ عينة بالمعامل الغذائية والكيماويـة و١٥ ألـف و٩١٩ عينـة بالمعامـل الصناعيـة، لافتاً إلـى أن الهيئة أصدرت ٧ آلاف و٥٧ تسـجيلا تجاريـا تضمنـت ٢٠٥٧ سـجل مسـتوردين و١٩٠١ سـجل مصدريـن بالإضافة إلى ٤٣٠ سجل للوكلاء التجاريين و١٩٦٥ سجل مستلزمات إنتاج، و٥٠٤ سجل وسطاء عقاريين، و٢٠٠ سجل لوكالات الدعاية والإعلان.

ونـوه رئيس الهيئة العامـة للرقابة على الصـادرات والـواردات إلـى أن الهيئة قامـت بتنظيم برامج تدريبية لعدد ٤٨٥ متـدرب في مجالات مزاولـة التصدير والاسـتيراد وبرامج الجودة والسـلامة والصحـة المهنيـة، كما سـاهم التطور الكبيـر الذي يشـهده الموقع الإلكتروني للهيئة في تخطي عدد الزائرين ٣٣ ألف زائر، لافتـا إلى أن الهيئـة تلقت ٣٤٠ استفسـارا، وأعـدت ٧ آلاف و٥٦٨ تقرير قطاع أعمال.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع رؤساء المجالس التصديرية مستهدفات الوزارة لزيادة معدلات الصادرات المصرية

نيفين جامع: مليار جنيه إجمالي المساندة التصديرية المنصرفة للشركات المصدرة منذ إطلاق مبادرة السداد الفوري وحتى مايو الماضي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الدولة على الحفاظ على المؤشرات الإيجابية التي حققها قطاع الصناعة والتصدير خلال العام الماضي والنهوض بها إلى مستويات أفضل بما يسهم في دعم منظومة الاقتصاد المصري وزيادة تنافسية المنتج المصري بالمقارنة بالمنتجات المثيلة لا سيما في ظل التداعيات الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم حالياً، مشيرةً إلى أن الحكومة تدرك الدور المحوري الذي يقوم به رجال الصناعة للنهوض بالاقتصاد المصري خاصة وأن الحكومة تنظر لقطاع الصناعة على أنه قاطرة النمو الاقتصادي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقدته الوزيرة مع رؤساء المجالس التصديرية لاستعراض عدد من أهداف خطة الوزارة لزيادة نسب الصادرات المصرية، شارك في اللقاء الدكتورة/ جيهان صالح، المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوزراء والسيد/ إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية واللواء/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى والدكتورة/ أماني الوصال الرئيس التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات.

وقالت الوزيرة إن الصادرات المصرية حققت خلال الربع الأول من العام الجاري زيادة بنسبة ٢٠٪ مقابل نفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يثبت قدرة الصناعة والمنتجات المصرية على الصمود رغم التحديات الكثيرة التي تعرض لها العالم والتي تمثل عائقاً أمام حركة الصادرات والتبادل التجاري.

وأشارت جامع إلى أن الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء خلال المؤتمر الصحفي العالمي المنعقد الشهر الماضي وجه بضرورة تقديم مزيد من التيسيرات الرامية إلى زيادة معدلات التنمية الصناعية وزيادة الصادرات من خلال تيسير إجراءات استخراج التراخيص الصناعية، لافتة في هذا الصدد إلى أن هذه الإجراءات التي تنفذها الهيئة العامة للتنمية الصناعية وهو الأمر الذي سيحقق انتعاشة كبيرة في قطاع الصناعة وسيسهم في توفير التكلفة والوقت والجهد على رجال الصناعة.

ولفتت جامع إلى حرص الوزارة على تفعيل منظومة رد الأعباء التصديرية وميكنة العمل بالصندوق، مشيرةً إلى أن مبادرة السداد الفوري ساهمت في سرعة رد المساندة التصديرية المستحقة للشركات المصدرة ودعم قطاعي الصناعة والتصدير حيث تم منذ إطلاق المبادرة في ديسمبر ٢٠٢٠ وحتى نهاية المرحلة الرابعة في مايو الماضي صرف نحو ٢٥,٣ مليار جنيه استفاد منها العديد من الشركات في زيادة قدراتهم الإنتاجية وتعزيز تنافسية منتجاتهم.

هذا وقد أشاد رؤساء وممثلو المجالس التصديرية بالإجراءات الجديدة التي تستهدف الوزارة اتخاذها خلال الفترة المقبلة لخدمة مجتمع الصناعة والتصدير وبما يعود بالنفع على تطور حركة الصادرات المصرية.

وتقدموا بمجموعة من المقترحات تستهدف تحقيق دفعة لحركة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية حيث تضمنت إجراءات لتيسير منظومة صرف المساندة التصديرية، والتنسيق مع البنك المركزي ووزارة المالية لتسهيل إجراءات التسجيل بمنظومة التسجيل المسبق ACI، وفتح الاعتمادات المستندية، وضرورة بدء صرف المستحقات الخاصة بالبرنامج الجديد للمساندة التصديرية.

وتترأس الاجتماع الأول للجنة حوكمة سوق الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية

نيفين جامع: الحكومة تسعى لإنشاء منظومة موحدة لتصنيع الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية وفقاً للمواصفات والمعايير الدولية

ترأست السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة الاجتماع الاول للجنة المختصة بوضع ضوابط السيطرة على سوق الأجهزة التقويمية ومساعدات الحركة والأطراف الصناعية.

وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض مهام عمل اللجنة في ضوء التكليفات الرئاسية بضرورة تكامل جهود كافة الجهات المعنية بهدف تعميق التصنيع المحلي في مجال الأجهزة التقويمية والتعويضية وبناء القدرات الوطنية للتصنيع والإنتاج والخروج بمنتج عالي الجودة وبأسعار مناسبة، وتوفير برامج التأهيل للتدريب على استخدام تلك الأطراف وفقاً لأحدث المعايير الدولية، بما يسهم في توفير خدمة متكاملة للمواطنين من ذوي الإعاقة الحركية بهدف رفع المعاناة عن كاهلهم، ومساعدتهم على الاندماج في جميع المجالات داخل المجتمع.

وأوضحت جامع أن اللجنة بحثت المتطلبات الواجب توافرها لتنمية سوق الأطراف الصناعية في مصر سواء فيما يتعلق بعمليات التصنيع أو سلاسل الامداد، مشيرةً إلى أن السوق المحلي يعتمد في تلبية احتياجاته من الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية ومساعدات الحركة في المقام الأول على الاستيراد الذي بلغ خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٤٨,٦ مليون دولار.

وأكدت الوزيرة أهمية ربط احتياجات هذا السوق الهام بمخرجات التعليم الجامعي لا سيما كليات العلاج الطبيعي والهندسة والعمل على استحداث أقسام بالكليات أو مراكز لتخريج وتدريب فنيين لصيانة تلك الأجهزة وتشغيلها ومن ثم التوسع في تصنيعها، وتوفير خدمات ما بعد البيع لمستخدمي هذه الاجهزة.

وأضافت جامع أن النتائج التي ستتوصل اليها اللجنة ستكون نواة جيدة في المشروع القومي المقترح لإنشاء مجمع صناعي شامل للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية ومساعدات الحركة وذلك بالاستعانة بالخبرات الدولية وكبريات الشركات العالمية، حيث تتضمن أهداف المشروع إنشاء منظومة موحدة لتصنيع الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية ومساعدات الحركة وفقاً للمواصفات والمعايير الدولية تعتمد على نقل وتوطين تكنولوجيا التصنيع وتوفير الخبرات اللازمة للعاملين في هذا المجال وتدريبهم وتأهيلهم الى جانب توفير خدمة الصيانة وخدمات ما بعد البيع، ووضع تصور لتقديم خدمة موحدة ومتكاملة لذوى الإعاقة الحركية لتعزيز استقلاليتهم ودمجهم بالمجتمع.

ومن جانبه أكد المهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة ورئيس الأمانة الفنية للجنة أن المقترح الذي تعده اللجنة يغطي كافة جوانب السوق المحلي في هذا المجال والتي تتضمن التراخيص، والتصنيع، والرقابة على المصانع ومنافذ البيع، وتداول المنتج بالسوق المحلي، والاستثمار بما يضمن جودة المنتجات التي يتم طرحها بالسوق المحلي، مشيراً إلى ضرورة حصر الوحدات الانتاجية العاملة في هذا المجال بشكل غير رسمي للعمل على تقنين أوضاعها للمساهمة في النهوض بهذا القطاع الواعد الذي توليه الدولة المصرية حالياً اهتماما بالغا، فضلاً عن اجراء حصر شامل لأعداد المواطنين من ذوي الإعاقات الحركية للوقوف على الاحتياجات الحقيقية بالسوق المحلي.

في تصريحات لوزيرة التجارة والصناعة خلال المؤتمر الصحفي العالمي للحكومة المصرية

نيفين جامع: تنسيق كامل مع كافة أجهزة الدولة لتوفير الأراضي الصناعية للمستثمرين بنظام حق الانتفاع وإتاحتها بأسعار تكلفة الترفيق

أكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على توفير الأراضي الصناعية المرفقة للمجتمع الصناعي في مختلف القطاعات الإنتاجية وذلك في إطار التوجه الحالي للدولة المصرية بتعميق منظومة التصنيع المحلي وتوفير بدائل الاستيراد ومستلزمات الإنتاج فضلا عن تلبية احتياجات التوسعات الصناعية الأمر الذي يسهم في تعزيز تنافسية المنتج المصري وتوفير احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل أمام الشباب

جاء ذلك خلال تصريحات الوزيرة بالمؤتمر الصحفي العالمي الذي عقده الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء للإعلان عن خطة الحكومة للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، بناء على تكليف من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقالت الوزيرة انه فيما يتعلق بمنظومة تخصيص الأراضي الصناعية فقد اصدر دولة رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة برئاسة رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية رئيس الهيئة العامة للاستثمار ومساعد وزير الإسكان ومساعد وزير التنمية المحلية وتختص بوضع القواعد والإجراءات الخاصة بتخصيص الأراضي الصناعية على مستوى الجمهورية، ومنحهم كافة الصلاحيات اللازمة لتيسير عملية التخصيص مع ضمان جدية المشروعات التي ستقام على هذه الأراضي مشيرة إلى أن اللجنة تعقد اجتماعاتها بصفة دورية كل أسبوعين بهدف البت في كافة الطلبات المقدمة من المستثمرين

وفي هذا الإطار أوضحت جامع أن الوزارة ستتولى بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية توفير الأراضي الصناعية للمستثمرين بنظام حق الانتفاع وإتاحتها بأسعار تكلفة الترفيق

وفي ردها على تساؤل حول أهمية ربط الحوافز التي ستمنح للمستثمرين بالحفاظ على حقوق العمالة، أكدت وزيرة التجارة والصناعة أن كافة المستثمرين التي التقت بهم على مدى الشهور الثلاثة الماضية لبحث تداعيات الأزمة الروسية الاوكرانية على الاقتصاد المصري، قد أكدوا التزامهم بالحفاظ على العمالة بل والسعي لزيادة رواتبهم لمواجهة ارتفاع الأسعار، وهو ما حدث أيضا خلال ازمه كورونا.

ووجهت وزيرة التجارة والصناعة التحية لرجال الصناعة على مواقفهم الوطنية وتجاوبهم مع الحكومة في امتصاص اثار الأزمات الاقتصادية العالمية، واستمرار دوران عجلة الإنتاج وهو ما ساهم في زيادة معدلا الإنتاجية والتصدير وتوفير فرص عمل جديدة

تيسيراً على شركات السيارات لتلبية إحتياجات المستهلكين

وزيرة التجارة والصناعة توافق على الإفراج الفوري عن سيارات الركوب المتواجدة داخل الدائرة الجمركية

وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على الأفراج الفوري عن السيارات التي تم تسجيلها بالفعل على منظومة التسجيل المسبق للمشحونات ACI وحصلت على رقم تعريفي ACID بعد قيام مصلحة الرقابة الصناعية بالتأكد من استيفاء السيارات المشار اليها للقرار الوزاري رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب الواردة للاتجار حتى ٧ مقاعد بخلاف السائق، وكذا قيام الشركات المستوردة بسداد كامل قيمة السيارات للشركات الموردة من الخارج ، وذلك بهدف توفير السيارات المحجوزة للمستهلكين من الشركات المستوردة للسيارات.

وأهابت الوزيرة بالشركات المستوردة للسيارات ضرورة الامتثال للقرار الوزاري المشار اليه لعدم تكرار هذه المخالفات والالتزام بالحصول على الموافقة المسبقة من مصلحة الرقابة الصناعية قبل التعاقد لتجنب حدوث تأخير أو تعطيل الإفراج عن السيارات.

وأضافت جامع أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد اتخذت عددا من الإجراءات بعد إصدار القرار الوزاري المشار اليه بهدف الحفاظ على الحقوق المستقرة وعدم المساس بها أو تأخير الافراج عن السيارات التي تم شحنها أو تحويل قيمتها، حيث تضمنت هذه الإجراءات إصدار تعليمات لمصلحة الجمارك بالإفراج عن السيارات التي تم شحنها بالفعل أو وصلت للموانئ المصرية، أو أن اعتماداتها قد تم فتحها قبل تاريخ العمل بالقرار.

جديرٌ بالذكر أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أصدرت مطلع شهر يناير الماضي قراراً بتحديد اشتراطات الإفراج عن سيارات الركوب من الفئة M١ الواردة للاتجار حتى ٧ مقاعد بخلاف السائق تتضمن وجود مراكز صيانة معتمدة طبقاً للتوزيع الجغرافي تتناسب طاقاتها الاستيعابية للخدمة مع عدد المركبات المباعة سنوياً بالسوق المحلي، وتوافر قطع الغيار الأساسية ذات الصلة بجداول الصيانة الصادرة من الشركات المنتجة بحيث تغطى بحد أدنى نسبة ١٥٪ من عدد المركبات، وكذا احتواء المركبة على عدد ٢ وسادة هوائية على الأقل، وذلك دون الإخلال بالشروط المنصوص عليها في الملحق رقم ٣ المرفق بلائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥.

وقد استهدف القرار توافر اشتراطات السلامة والأمان في المركبات الواردة للسوق المحلي بما فيها خدمات ما بعد البيع من خلال وجود مراكز صيانة معتمدة في كافة محافظات الجمهورية، وضمان جودة الصيانة التي تتم على المركبات، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على سلامة وأمان المستهلك والحد من الإصابات الناتجة عن حوادث الطرق، فضلا عن توافر قطع الغيار الأساسية للمركبات بما لا يخل بالمواصفات الفنية بالمركبة والسمات الأساسية وتصميمها طبقاً لسنة الموديل بحيث تغطى بحد أدنى نسبة ١٥٪ من عدد المركبات، فضلا عن تعزيز عوامل الأمان من خلال اشتراط احتواء المركبة على عدد ٢ وسادة هوائية على الأقل بما يتوافق مع النظم والمعايير الدولية .

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع شركة مرسيدس-بنز ايجيبت خطط الشركة لتعزيز استثماراتها في السوق المصري

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة اجتماعاً مع وفد شركة مرسيدس-بنز ايجيبت برئاسة السيد/ جيرد بيترليش، الرئيس والمدير التنفيذي للشركة، لبحث مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية بالسوق المصري وتوجهات الشركة لتوطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة أن الوزارة حريصة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية العاملة في مصر على نمو أعمالها خاصة في ظل بيئة الأعمال المواتية التي تتمتع بها مصر حالياً فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها الدولة لتشجيع وتعزيز مناخ الاستثمار والسعي لتوطين الصناعة المحلية وعلى رأسها صناعة السيارات، مشيرة إلى حرص الحكومة على تذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين بما يسهم في جعل مصر نقطة تمركز للاستثمارات الأجنبية وزيادة تدفق الصادرات إلى الأسواق الخارجية.

وأضافت جامع أن القيادة السياسية في مصر تولي اهتماما بالغاً بتحفيز توطين صناعة السيارات والصناعات المغذية لها محليًا والوصول لأكبر قدر ممكن من نسب التصنيع والإنتاج المحلي لها، لافتة إلى أن السوق المصري يتمتع بكافة المقومات التي تؤهله ليصبح مركزاً رئيسياً لتصنيع السيارات في منطقة الشرق الأوسط وقارة افريقيا.

ومن جانبه أكد السيد/ جيرد بيترليش، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة مرسيدس-بنز ايجيبت أن الشركة تدعم توجهات الحكومة المصرية نحو توطين صناعة السيارات وتعتبر السوق المصري سوقاً واعداً ومحوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط لتصنيع سيارات مرسيدس- بنز، لافتا إلى أن الشركة شهدت نمواً كبيرا بالسوق المصري خلال الأعوام القليلة الماضية حيث يجري حاليا الانتهاء من مركز لوجستي للشركة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة ٢٠ ألف متر، كما قامت الشركة بزيادة عدد وكلاءها في السوق المصري ليصلوا إلى ٥ موزعين معتمدين تتضمن ١٢ معرض لخدمات البيع وما بعد البيع بأنحاء الجمهورية بالإضافة للتصنيع المحلي لسيارات الدفع الرباعي GLE و GLS وهو ما يعكس اهتمام الشركة العالمية بتوسيع نطاق أعمالها بالسوق المصري خلال المرحلة الحالية.

وتؤكد في كلمتها أمام ملتقى الأعمال المصري الرواندي
دور رئيسي للدولة المصرية في تعزيز مسارات التنمية بدول القارة الإفريقية

أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مصر ورواندا ترتبطان بعلاقات ثنائية متميزة تعكس دور القاهرة في تعزيز مسارات التنمية الإفريقية ودعم الجهود الإقليمية في القارة السمراء لإرساء قواعد التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، مشيرة إلى أن البلدين تتشاركان في عدد من القواسم والاهتمامات المشتركة أبرزها عضويتهما في عدد من المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وقالت إن زيارة وفد الشركات الرواندية للقاهرة تأتي تكليلا لنتائج القمة الرئاسية الناجحة التي عقدت بالقاهرة بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي والسيد/ بول كاجامي رئيس جمهورية رواند خلال شهر مارس الماضي، كما تدعم جهود البلدين لتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقاها نيابة عنها السيد/ إبراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية في افتتاح فعاليات ملتقى الاعمال المصري الرواندي والذى نظمه اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع قطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة والصناعة ، وذلك بمشاركة السيد/ أنطوان كاجانجوى – نائب وزير التجارة الرواندي، والسيد/ الفريد جاكوبا كاليزا - سفير رواندا بالقاهرة والسيد/ روبير بافاكوكيرا- رئيس اتحاد القطاع الخاص الرواندي والسيد/ ستيفن روزيبيزا- المدير التنفيذي للاتحاد القطاع الخاص الرواندى بالإضافة الى الدكتور شريف الجبلي رئيس لجنة التعاون الإفريقي باتحاد الصناعات والدكتور خالد عبد العظيم المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية الى جانب ممثلي الشركات المصرية وممثلي أكثر من ٢٠٠ شركة رواندية.

وأضافت جامع ان العلاقات بين مصر ورواندا تكتسب أهمية جيوسياسية كونهما دولتين بحوض نهر النيل، مؤكدة في هذا الإطار ان التعاون والتكامل الاقتصادي القاري بين البلدان الإفريقية يسهم في دعم الوصول إلى الأسواق الدولية الكبرى عبر القاهرة لاسيما وان مصر تعد البوابة الأولي والأكبر للتجارة الافريقية مع العالم.

وأكدت الوزيرة أهمية زيادة معدلات التجارة البينية بين مصر ورواندا لتعكس الفرص والإمكانيات الكبيرة المتاحة بكلا البلدين على أرض الواقع حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٤٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، مشيرة الى ان زيارة وفد رجال الاعمال الروانديين للقاهرة تمثل فرصة هامة لتعظيم حجم العلاقات التجارية في القطاعات الواعدة.

ووجهت جامع الدعوة للشركات الرواندية للاستفادة من الفرص والمبادرات التي تبنتها مصر مؤخرا لتحقيق التنمية الصناعية وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تضمنت إطلاق الحكومة المصرية عدة مشروعات لزيادة معدلات النمو الصناعي المتمثلة في مشروع الإصلاح التشريعي والإجرائي، ومشروع توفير الأراضي الصناعية، ومشروع توفير التجمعات الصناعية الصديقة للبيئة والهادفة لتعميق الصناعة، بالإضافة الى مشروع خريطة الاستثمار الصناعي بالمحافظات، ومشروع تحسين تنافسية الصناعة، ومشروع تنمية الابتكار وربط الصناعة بالبحث العلمي، وكذا مشروع تنمية الاقتصاد الأخضر.

جدير بالذكر بانه عقب افتتاح الملتقى تم عقد لقاءات عمل بين ممثلي الشركات المصرية ونظيرتها الرواندية لبحث تعزيز الشراكة الاستثمارية والتجارية بين القطاع الخاص في البلدين وبصفة خاصة في قطاعات الادوية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمفروشات ومواد البناء ومستحضرات التجميل.

ومن جانبه أوضح الدكتور/ ألفريد جاكوبا كاليسا، سفير دولة رواندا بالقاهرة إن مصر ورواندا تشتركان في عضويتهما في العديد من التكتلات الاقتصادية الافريقية مثل الكوميسا والاتحاد الافريقي كما كانتا من أوليات الدولة الموقعة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AFCFTA ما يعكس الرغبة المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي الافريقي الذي يحقق مصالح شعبي وحكومتي البلدين، مشيرا إلى أن الزيارة الرسمية الناجحة للسيد/ بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا للقاهرة خلال شهر مارس الماضي رسمت الطريق لمرحلة جديدة من التعاون المثمر بين البلدين بما يسهم في تعميق التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي.

وبدوره أشار الدكتور شريف الجبلي الى اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر ورواندا والاستفادة من حجم السوق الرواندي والذي يتجاوز ١١ مليون مستهلك الى جانب الاستفادة من أسواق الدول المجاورة باعتبارها محوراً تجاريا ولوجيستيا لهذه الاسواق، لافتا الى اهمية الاستفادة من الفرص الاستثمارية بدولة رواندا وبصفة خاصة في مجالات الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية وصناعات التعبئة والتغليف، فضلا عن اهمية تدشين مركز تجاري ولوجيستي مصري برواندا بهدف زيادة الصادرات المصرية للسوق الرواندي، لا سيما وأن مصر تمتلك صناعة متميزة في كافة المجالات وبصفة خاصة صناعات مواد البناء والصناعات الكيماوية والغذائية والهندسية، حيث يمكن الترويج لهذه المنتجات لتوسيع انتشارها بالسوق الإفريقي وخاصة السوق الرواندي.

وشدد الدكتور/ خالد عبد العظيم المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية على أهمية زيارة الوفد الرواندي المشارك بالمنتدى الذي يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال من رواندا المهتمين ببناء أواصر تعاون مع نظرائهم المصريين وتفعيل الشراكة القائمة بين اتحاد الصناعات المصرية واتحاد القطاع الخاص الرواندي لا سيما في ظل اتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين خلال عام ٢٠١٨ لتنشيط تبادل الوفود الصناعية بين البلدين وتشجيع عقد شراكات أعمال بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات.

وأكد السيد/ روبرت بافاكوكيرا رئيس اتحاد القطاع الخاص الرواندي أن الاقتصاد الرواندي شهد تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية وأصبح القطاع الخاص الطموح عنصراً أساسياً في بناء اقتصاد رواندا الشامل وهو ما يتوازي مع التجربة المصرية حيث كان الاقتصاد المصري من أبرز الاقتصادات التي نجحت في مواجهة أزمة جائحة كورونا رغم تأثر العديد من دول العالم بتداعياتها، مشيراً إلى أن التعاون مع رواندا سيعزز استفادة مجتمع الأعمال المصري من رواندا باعتبارها نافذة أساسية على سوق جمهورية الكونغو وهو سوق استهلاكي كبير، فضلاً عن بيئة الاستثمار الرواندية لا سيما وأن الحكومة الرواندية خصصت العام الجاري ٣٠٠ مليون دولار لتمويل الاستثمار في قطاع التصنيع على مدار ١٥ عاما الأمر الذي سيوفر آليات تمويلية ضخمة للمستثمرين.

وبدوره لفت السيد/ أنطوين كاجانجوي، مدير عام التجارة والاستثمار بوزارة التجارة والصناعة الرواندية إلى أن هناك فرص كبيرة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين خاصة في مجالات الكيماويات ومستحضرات التجميل والشاي والبن، كما أن الوفد المشارك بالمنتدى يضم قطاعات الإنشاءات والسياحة والصحة وغيرها، لافتا إلى أن حكومتي البلدين تبذلان جهودا حثيثة للتغلب على التحديات التي قد تعترض التبادل التجاري بين مصر ورواندا وأهمها صعوبة اللوجستيات والشحن جوا وبحراً لقلة الموانئ برواندا كونها دولة حبيسة.

تتويجاً لجهود المكتب التجاري المصري ببرلين
٢٣ شركة مصرية تنجح في إبرام تعاقدات تصديرية بقيمة ٣٠ مليون يورو خلال فعاليات معرض فروت لوجستيكا

أعلن الوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري أن جهود المكتب التجاري المصري في برلين ساهمت في قيام الشركات المصرية المشاركة في فعاليات الدورة التاسعة والعشرين لمعرض فروت لوجستيكا في العاصمة الألمانية برلين خلال الفترة من ٥-٧ أبريل ٢٠٢٢ بإبرام تعاقدات تصديرية بقيمة ٣٠ مليون يورو حيث شارك بالمعرض ٢٣ شركة مصرية ضمت شركات منتجة لمختلف المحاصيل الزراعية، منها ١٢ شركة شاركت من خلال الجناح المصري الذي أقيم على مساحة ٢٢١ متر مربع، بينما شاركت ١١ شركة بشكل منفرد.

وأوضح الواثق بالله أن المكتب التجاري المصري بالعاصمة الألمانية برلين قام ايضاً بعقد اجتماع موسع مع مجلس إدارة اتحاد صناعات ولاية دوسلدورف الألمانية بحضور ممثلي اتحاد مصنعي المنتجات المعدنية والإليكترونية، وكبرى الشركات الهندسية الألمانية في دوسلدورف، حيث تم خلال اللقاء الاتفاق مع مسئولي وزارة الاقتصاد التابعة للولاية على وضع خطة عمل تنفيذية للولاية مع مصر تتضمن إقامة أنشطة مشتركة في كل من دوسلدورف والقاهرة تحت مسمي «الملتقي الاقتصادي السنوي مصر/ شمال الراين فيستفاليا».

وفي هذا الاطار أشار الوزير مفوض تجارى/ عبد العزيز الشريف رئيس المكتب التجاري المصري ببرلين إلى أن معرض فروت لوجستيكا يعقد سنوياً منذ عام ١٩٩٣ ويعتبر أهم معرض على الإطلاق في مجال الحاصلات الزراعية ليس فقط على مستوى السوق الألماني وإنما على مستوى العالم، حيث يشمل المعرض منتجات الخضر والفاكهة الطازجة، الفواكه المجففة والمكسرات، وتكنولوجيا التعبئة والتغليف، والنقل والخدمات اللوجيستية، والتخزين، ونظم الزراعة، وأحدث التكنولوجيات في المجال الزراعي والصوب، لافتاً إلى أن هذه الدورة من المعرض شهدت مشاركة قوية من ٢٠٠٠ شركة عارضة من نحو ٨٧ دولة، كما زار المعرض أكثر من ٤٠ ألف زائر من مختلف أنحاء العالم.

وأوضح أنه في إطار التحضير للمشاركة المصرية في المعرض قام المكتب التجاري المصري في برلين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري في دول الاتحاد الأوروبي للترويج للمشاركة المصرية في المعرض، وإعداد دليل المصدر إلى السوق الألماني متضمناً كافة البيانات التي تتيح للمصدر المصري التعرف على السوق بشكل مبدئي ودراسة تسويقية عن سوق الخضر والفاكهة الطازجة في المانيا متضمنة بيانات عن الانتاج والاستهلاك والواردات والصادرات الالمانية وكذا أهم المنتجات التي يتم تصديرها من مصر بالإضافة إلى بيانات الاتصال بأهم الشركات المستوردة للخضر والفاكهة الطازجة في السوق الألماني، لافتاً إلى أن مكتب التمثيل التجاري في برلين عقد عدداً من اللقاءات الثنائية على هامش فعاليات المعرض شملت لقاء مع ممثلي الملف الزراعي بشركة Bayern، حيث تناول اللقاء إمكانيات التعاون المشترك بين مصر وألمانيا لتطوير القطاع الزراعي في مصر من خلال مقترح قيام الشركة بنقل التكنولوجيا الخاصة بتقليل كمية المياه المستخدمة لزراعة المحاصيل، وكذا لقاء مسئولي سوق الجملة الألماني «Berliner Grossmarket»، حيث تناول اللقاء إمكانيات التعاون المشترك بين الشركات المصرية وسوق الجملة بهدف تخصيص مساحات لمنتجات الشركات المصرية.

وحول الاجتماع مع اتحاد صناعات ولاية دوسلدورف الألمانية، أشار الشريف إلى انه تم الاتفاق على عقد لقاء افتراضي يضم المكتب التجاري ومسئولي وزارة الاقتصاد للولاية، ومسئولي وكالة الترويج الحكومية التابعة لحكومة الولاية والمسئولة عن وضع وتنفيذ خطط الترويج الاقتصادي للشركات التابعة للولاية مع دول العالم وذلك بهدف وضع الإطار العام لخطة تنفيذية مشتركة مع مصر، لافتاً إلى أن الشركات الألمانية أشادت بالتطورات الاقتصادية التي تجري حالياً على أرض مصر وبصفة خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتحول الرقمي بالإضافة إلي مشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وزيرة التجارة والصناعة تصدر قراراً باختصاص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بإصدار شهادات البيع الحر للسلع والمنتجات الصناعية المصدرة

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً باختصاص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بإصدار شهادات البيع الحر للسلع والمنتجات الصناعية التي يشترط عند تصديرها وجود هذه الشهادات، ويعمل بالقرار من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية، على أن يتم إصدار قرار من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالشروط والإجراءات والقواعد المنفذة لإحكام هذا القرار.

وأوضح اللواء/ عصام النجار رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات أن شهادات البيع الحر تثبت أن المنتج المراد تصديره يتم بيعه أو تداوله في السوق المحلي وتطلب لسلع بعينها عند التصدير لبعض الدول والتي تشمل منتجات التجميل والمستلزمات والأجهزة الطبية المعقمة وغير المعقمة وبعض المنتجات الغذائية والدوائية وبعض مواد صناعة الدواء.

وفي سياق متصل وافقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة على استثناء الرسائل الواردة للاستخدام الخاص للشركات والمصانع والتي تم شحنها حتى تاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٦ من تطبيق احكام القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة، وذلك في إطار الدعم الكامل الذي تقدمه الوزارة لمجتمع الأعمال واستجابة لمطالبهم.

جدير بالذكر أن الاستيراد للاستخدام الخاص هو كل ما يستورد لإتمام النشاط وليس للاستخدام الشخصي لتحقيق منفعة النشاط المستورد مثل قطع الغيار، والآلات، والمستندات الاستيرادية عبارة عن رخصة للنشاط او موافقة الاستثمار او أي مستند دال على ترخيص نشاط.

تحت رعاية فخامة الرئيس السيسي وحضور دولة رئيس الوزراء العاصمة الإدارية تستضيف فعاليات النسخة السادسة لمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة

وزيرة التجارة والصناعة: قطاع الصناعة يحظى باهتمام غير مسبوق من القيادة السياسية والحكومة كونه قاطرة التنمية الاقتصادية فى مصر

١١,٧٪ نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي...ويستحوذ على ٢٨,٢٪ من إجمالي العمالة

٩٨٢ مليار جنيه قيمة الناتج الصناعي خلال عام ٢٠٢١... ومنظومة اتفاقيات تجارية تتيح نفاذ المنتج المصرى لـ٢ مليار مستهلك

جهود الدولة في تنفيذ المشروعات القومية انعكست إيجابا على زيادة معدلات إنتاجية المصانع وإتاحة آلاف من فرص العمل الجديدة

إتاحة ٤٣,٥ مليون متر مربع أراضي صناعية مرفقة خلال الـ٦ سنوات الماضية

مصر تمتلك بنية تشريعية محفزة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة القطاع الصناعي

شـهدت العاصمة الإدارية الجديدة على مـدار يومي ٣١ مايو و١ يونيه انعقاد فعاليات النسـخة السادسـة لمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة الذي نظمته وزارة الهجرة وشـئون المصريين بالخارج بالتعاون مع وزارات التجارة والصناعة وقطاع الاعمال العام والانتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والهيئة العامة للاستثمار تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسـي وحضـور الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيـس مجلس الوزراء وبمشاركة مجموعة من الوزراء وبحضور عدد كبير من علماء وخبراء مصـر بالخارج الى جانب نخبة من رجال الصناعة في مصر وعدد من ممثلي الشركات العالمية.

وخلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر استعرض الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيـس مجلـس الوزراء أبرز جهـود الدولة في مجـال تعميق الصناعة الوطنية، مشـيرا إلى أن ما شـهدته الدولة المصرية من توسع وطفرة فـي مجال النهوض بالبنية التحتية خلال السـنوات الماضية مكننا اليـوم من العمل مـن أجل مضاعفة الصادرات، واسـتهداف الوصول إلـى رقم ١٠٠ مليار دولار كصادرات مصرية خلال سنوات قليلة مقبلة.

وأضـاف مدبولـي أن ما تم إنجازه فـي هذا الصدد أثمر عن البنية الأساسـية اللازمـة لتحقيق تقدم في قطاع الصناعة، حيث شـمل ذلـك تطورا في قطاعات الكهربـاء، والغاز الذي يعدُ مدخلاً أساسـيا في العديد من المنتجـات، ومياه الشـرب والصـرف الصناعـي للمصانع، وشـبكات الطـرق التـي تصل بيـن المناطق الصناعيـة الجديـدة، وشـبكة الموانـئ البحرية والجافـة، لتحريك حجم الانتـاج وخدمة المدخلات والمخرجـات الخاصـة بالصناعـة، بالإضافـة إلى المناطق اللوجستية المتكاملة التي نفذت بحجم أعمال ضخمة.

وأكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن قطاع الصناعة يحظى باهتمام غير مسـبوق من الدولـة المصرية باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية فـي مصـر وركيـزة أساسـية لتحقيـق الاسـتقرار الاجتماعـي من خلال توفير فرص العمل وتحسـين مسـتوى معيشـة المواطنيـن، مشـيرة إلـى أن هذا الاهتمـام الكبير كان له أكبر الاثر فى تحقيق قفزات وتطـورات نوعيـة فى قطـاع الصناعـة المصرية على مسـتوى التشـريعات والاسـتثمارات الجديدة والتوسـعات فى المدن والمناطـق الصناعية فضلاً عن ارتفاع مؤشـرات الصـادرات لكافة القطاعات الصناعية خلال الأعوام الماضية.

وقالـت الوزيـرة إن القيـادة المصريـة أولت قطاع التصدير اهتماما كبيرا سـاهم في تحقيق مؤشـرات التجارة الخارجية لمصر تحسن ملحوظ خاصة فيما يتعلـق بزيادة معدلات التصديـر وتراجع الواردات وتحقيـق تطور ايجابي فى مؤشـرات الميـزان التجاري لمصر مع دول العالـم، لافتة إلى أن هذه العوامل سـاهمت في ارتفـاع قيمة الصادرات السـلعية المصرية خلال عـام ٢٠٢١ لتبلغ ٣٢,٣٤ مليـار دولار وهو اعلى قيمة للصادرات في تاريخ التجارة الخارجية لمصر.

واستعرضت الوزيرة عددا من المؤشرات الإيجابية حول قطاع الصناعة فـي مصر، والـذي يأتي في مقدمـة القطاعات الاقتصادية حيث يسـهم بنسبة ١١,٧٪ في الناتج المحلي الاجمالي ونسـتهدف الوصول به الى ١٥٪ خـلال الفتـرة القريبة المقبلة ، ويسـتوعب حوالـي ٢٨,٢٪ من اجمالي العمالة المصرية، كما بلغت اسـتثماراته حوالي ٤٩ مليار جنيه خلال العام المالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) وهو ما يمثل حوالي ٦٪ من اجمالي الاستثمارات العامة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الناتج الصناعي إلى حوالي ٩٨٢ مليـار جنيـه فـي عـام ٢٠٢١، بالإضافة إلى تمتـع مصر بقاعدة صناعية متنوعة تشـمل حوالي ١٥٠ منطقة صناعية موزعة على كافة محافظات مصر.

وأشـارت جامـع إلى أن مصر ترتبـط بمنظومة اتفاقيـات تجارية ثنائية ومتعـددة الاطـراف مـع عدد كبيـر من الـدول والتكتـلات الاقتصادية الدوليـة تتيـح نفـاذ المنتج المصـرى لحوالـى ٢ مليار مسـتهلك حول العالم، بالإضافة إلى توافر بيئة تشـريعية محفزة للاسـتثمار في مختلف القطاعات الاقتصاديـة بصفة عامة وفي القطاع الصناعي بصفة خاصة ابرزها قانون تيسـير اجراءات منح التراخيص ولائحته التنفيذية وقانون الاسـتثمار الجديد، وقانون المناطق الاقتصاديـة الخاصة، وقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فضلاً عن التعديلات الخاصة بقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

ولفتت الوزيرة إلى أنه بالتزامن مع ما شهده الاقتصاد العالمي من تحديات منـذ بدء جائحـة كورونا فقد وجه فخامـة الرئيس بتعزيز الشـراكة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية والقومية، والاعتماد على الصناعة المصرية لتوريد احتياجات تلك المشروعات، بما يسهم في تحفيز الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار فـي البنيـة التحتيـة كمحرك أساسي للنهوض بالاقتصاد، مشيرة إلى أن أبرز تلك المشروعات تضمن إضافة ما يتخطى ٤٨٠٠ كيلو متر طرق، تطوير منظومة السكة الحديد لنقل البضائع، قناة السـويس الجديدة وتطوير الموانئ التجارية وزيـادة أطـوال الأرصفة، وانشاء ٨ مطارات جديدة، انشاء محطات الكهرباء الجديدة، واسـتصلاح ٤ مليون فدان، وتدشين المشروعات التنموية مثل مشروع تطوير الريف المصري ومبادرة حياة كريمة.

وأوضحت أن تلك المشـروعات الاسـتراتيجية سـاهمت في خلق طلب محلى كبير على منتجات القطاعات الصناعية المختلفة واهمها مواد بناء وتشييد، وصناعة الكيماويات، والأثاث، والصناعات الهندسية، وغيرها بهدف توريد حوالي ٧٠٪ من إجمالي احتياجات تلك المشـروعات، كما ساهمت تلك المشـروعات في إتاحة الفرصة للصناعة المصرية للتوسع وزيـادة طاقتها الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل، بما يسـهم في تحسـين مستوى المعيشة للمواطن، لافتة إلى أن هذه الجهود ساهمت في جعل الاقتصاد المصري اقتصاد جاذب للاسـتثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تسهيل النفاذ للأسواق العالمية من خلال مضاعفة الطاقة الاستيعابية

اعداد قائمة بـ ١٠٠ إجراء تحفيزي

للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين

- ٥٨ إجراء قصير الأجل
- ٣٣ إجراء متوسط الأجل
- ٩ اجراءات طويلة الأجل

٥٤,٦ مليار جنيه

سرعة صرف مستحقات المصدرين (المساندة التصديرية)

٢٠١٤ - ٢٠٢٢

لعدد ٢٦٠٠ شركة

منها ١٩٦٣ شركة في اطار مبادرة السداد الفوري

للبنيـة التحتية لنقل المنتجات وتوفير خدمات لوجسـتية متطورة والربط مع الطرق الإقليمية والعالمية بما يسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة تنافسـية الصـادرات باختصـار الوقـت المسـتغرق للنفاذ إلـى الموانئ والنهـوض بالبنية التحتية الصناعية مـن مدن صناعية ومجمعات ومدن جديدة وموانئ برية وبحرية تتمتع بكافة الخدمات ذات الصلة.

ونوهت جامع إلى أن الحكومة اتخذت خلال الـ ٨ سنوات الماضية عدداً من الاجراءات لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي تضمنت إقامة ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية إجماليـة بلغت ١٠ مليـار جنيه، وإجمالي وحـدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة توفر نحو ٤٨ الف فرصة عمل مباشـرة، وإنشـاء ٤ مدن صناعيـة جديدة شـملت مدينة الجلود بالروبيكي ومدينـة الأثاث الجديدة بدمياط ومدينة الرخام بالجلالـة ومدينة الدواء بمنطقة الخانكة بالإضافة الـى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسـيج بمنطقة الروبيكي ومشروع سايلو فودز للصناعات الغذائية بمدينة السادات.

وأكـدت جامـع أهميـة دور القطاع الخاص فـي تحقيق اهـداف التنمية الصناعية باعتباره شـريكا رئيسـيا في تنفيذ خطط الدولة لتحقيق التنمية الصناعية المسـتهدفة، مشيدة بالدور الوطني الذي قام به القطاع الخاص في توفير السـلع والمنتجات لتلبية احتياجات السوق المحلي سواء خلال ازمـة كورونا او في ظـل الازمة الحالية للحرب الروسـية والاوكرانية وهو الامر الذي سـاهم في الحفاظ على معـدلات انتاجية المصانع وكذا حرصهم على عدم تسريح العمالة والابقاء عليها.

وفي هذا الإطار أشـارت الوزيرة إلى أنه تم إنشـاء ١٢ منطقة صناعية مـن خلال ٨ مطورين صناعيين من القطاع الخاص باجمالي مسـاحة ٤٢ مليـون متـر مربع، لافتة إلى أنه تم أيضـاً منح موافقات وتراخيص لإنشـاء مصانع جديدة وتوسـعات بمصانـع قائمة بلـغ اجماليها ٦٢٢٣ منشـأة صناعية بتكلفة اسـتثمارية تصـل الى ٢٢٥ مليـار جنيه اتاحت حوالـي ٣٧٠ ألـف فرصة عمل وذلك خـلال الفترة مـن يونيو ٢٠١٤ وحتى صدور قانون ١٥ لسـنة ٢٠١٧ والخاص بتيسـير اجراءات منح التراخيص، إلى جانب منح ٦١٢٥٣ رخصة تشـغيل و ٤٩٤٦ رخصة بناء و٤٠٠٨٧ شـهادة سـجل صناعـي وذلك منذ صدور قانون تيسـير اجراءات منح التراخيص في يونيو ٢٠١٧ وحتى نهاية ابريل ٢٠٢٢.

وحـول خطـة عمل الـوزارة لتحقيق مسـتهدفات الـ١٠٠ مليار دولار صـادرات التـي أعلن عنهـا الرئيس السيسـي، نوهت جامـع أن جهود الـوزارة نجحت فـي تحقيق زيادة غير مسـبوقة في معـدلات التصدير خـلال الفترة الماضية، إذ بلغ اجمالي الصادرات السـلعية المصرية في عـام ٢٠١٥ حوالـي ١٨,٦ مليار دولار ارتفعت مـع نهاية عام ٢٠٢١ لتصل الى ٣٢,٣ مليار دولار بنسـبة زيادة بلغت ٧٣,٦٪، وقد ساهمت هذه المؤشـرات الايجابية فـى اصلاح الخلل فى الميزان التجاري لمصر مـع دول العالم والذي بلغ فـى نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ٤٦,٣٩٢ مليار دولار مقارنة بـ ٥٣,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٤.

وأوضحت جامع أن الوزارة تستهدف استمرار معدلات زيادة الصادرات سـنويا مـن خلال فتح اسـواق جديـدة وتعظيم الاسـتفادة مـن منظومة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الوزارة مع العديد من الاسـواق على رأسها السوق الافريقي من خلال اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا اتفاقية الشـراكة المصرية الاوروبية والميركسـور والتجارة الحرة العربيـة، وتحقيق أقصى اسـتفادة من تـرأس مصر لقمـة الكوميسـا وموافقة الـدول الأعضاء على المبـادرة المصرية لتحقيق التكامـل الصناعي الإقليمي، وتنفيذ شـراكات مع عدد مـن الدول العربيـة لتحقيق التكامـل الصناعي العربي، علـى غرار توقيع مبادرة الشـراكة الصناعية بيـن كل من مصر والامارات والاردن بهدف تعزيز الامن الغذائي والدوائي بين الدول الثلاث، توقيع اتفاق تعزيز التكامل الصناعـي بيـن مصـر والعـراق والاردن لتعظيم الاسـتفادة من المقومات الصناعية في هذه الدول.

ومـن جانبها قالت السـفيرة/ نبيلـة مكرم وزيرة الدولة للهجرة وشـئون المصريين بالخارج إن مؤتمر «مصر تستطيع» يعمل على حشد العقول المصريـة المهاجرة للاسـتفادة من خبراتهم، وتـم تنظيم دورات متتابعة خلال فترة كورونا، للتجهيز للنسـخة السادسة من المؤتمر التي عنوانها «مصر تستطيع بالصناعة»

وأوضحت الدكتورة/ هالة السـعيد وزيـرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن كفاءة سوق العمل عنصر أساسي في خطة التطوير الهيكلي للاقتصاد المصري، كما تسـعى الدولة للوصول بها إلى ٥٠٪ من حجم الاقتصاد الأخضـر عـام ٢٠٢٥، لافتة إلى أن المبـادرات الرئاسـية مثل «حياة كريمة» لها مستلزمات إنتاج وبالتالي فهي تحفز قطاع الصناعة وخلقت نـوع مـن القرى المنتجـة في مشـروعات مختلفة ويعمـل على توطين الصناعة على مستوى المحافظات وتوطين أهداف التنمية المستدامة.

استعدادات وتجهيزات لعقد المؤتمر قبيل أيام من تنظيم المؤتمر

وزارة التجارة والصناعة تنظم زيارات ميدانية للوفود المشاركة بمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة بالمدن والمجمعات الصناعية

نظمت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج زيارات ميدانية بالمدن والمجمعات الصناعية للوفود المشاركة بفعاليات النسخة السادسة لمؤتمر مصر تستطيع بالصناعة بهدف إطلاع الوفود المشاركة على التطور الكبير الذي تشهده كافة القطاعات الصناعية من خلال المقومات والامكانات الصناعية الهائلة المتوافرة في مصر ودعم توجهات الدولة نحو توطين الصناعة الوطنية والترويج للفرص والمقومات الاستثمارية بالاقتصاد المصرى وكذا الاستفادة من الكوادر والخبرات المصرية بالخارج فى تطوير القطاع الصناعى وجذب المزيد من الاستثمارات.

تضمنت الزيارات الميدانية التي نفذتها الهيئة العامة للتنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة زيارة لمجمع الروبيكي الصناعى بمدينة بدر والمجمع الصناعى بمحافظة بورسعيد ومدينة الدواء بمحافظة القليوبية ومدينة العاشر من رمضان ومدينة العبور ومجمع بنى سويف الصناعي.

جلسات اليوم الأول للمؤتمر «التمويل الصناعي والتوجهات الاستراتيجية للاستثمار الصناعي»

استعرضت الجلسة الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال توطين الصناعة، وفتح فرص أكبر لدعم جهود الدولة في الاستثمار الصناعي في المرحلة المقبلة، إلى جانب تعظيم الاستفادة من خبرات العلماء المصريين حول العالم لدعم جهود التنمية في مصر في مختلف المجالات، وقد شارك في الجلسة المهندس/ محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات المصرية والدكتور/ هاني دميان خبير السياسات الاقتصادية ووزير المالية الأسبق، والدكتور/ هاني مصطفى مدير مركز أبحاث الفضاء في كندا، والدكتورة/ حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي وكبير الاقتصاديين للمفوضية الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة، والسفير/ ألبرت موتشانجا المفوض الاقتصادي للاتحاد الأفريقي.

« الصناعة الخضراء: الطريق إلى قمة المناخ COP27»

سلطت الجلسة الضوء على موضوع التحول الأخضر وأهم ملفات البيئة والمناخ، والاستفادة من خبرات وتجارب المصريين بالخارج المتخصصين في هذا المجال لدعم استراتيجية الدولة المصرية نحو التحول الأخضر والجهود المبذولة للحفاظ على البيئة، وذلك بمشاركة المهندس/ طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، والمهندس/ محمد أحمد مرسي وزير الدولة للإنتاج الحربي والدكتورة/ ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، والسيدة/ ريم استماني، رئيس الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والدكتورة/ إيرينى استمالك استشاري الهندسة البيئية ونائب رئيس الهيئة الألمانية للتعاون الدولي والمهندس/ رامي عازر، الرئيس التنفيذي لشركة بابايروس الأسترالية، الدكتور/ هيثم رمضان مدير أول معهد فرنسي لتخزين الهيدروجين، السيد/ لوران جريمسين، خبير صناعة الأسمنت والمتخصص في شؤون تغير المناخ.

«شركاء النجاح: آفاق الاستثمار الصناعي في مصر»

سلطت الجلسة الضوء على موضوع المناطق اللوجستية للموانئ تحقق نموًا متسارعًا في صناعة النقل البحري، ومن ثم خدمة التجارة العالمية مع وجود ٦ موانئ بحرية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، واستقصاب الصناعات الثقيلة والمتوسطة و مقومات البنية التحتية ومرافق متكاملة وشبكة طرق قريبة من المنطقة تسهل انتقال البضائع والأفراد للمدن الجديدة، شارك في الجلسة السفيرة/ نبيلة مكرم وزيرة الهجرة، والمهندس/ محمد أحمد مرسي وزير الإنتاج الحربي، والمهندس يحيى زكي رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والسيد/ وليد جمال الدين نائب رئيس الهيئة لشئون الاستثمار، والنائب/ محمد أبو العينين وكيل مجلس النواب، فضلاً عن مشاركة رجال أعمال مصريين، والوفود الأجنبية المشاركة بالمؤتمر وعدد من الخبراء المصريين بالخارج.

«الصناعة: قاطرة التنمية في أفريقيا»

شارك في الجلسة السفيرة/ نبيلة مكرم وزيرة الهجرة، وبمشاركة كل من الدكتور/ محمد فريد، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، والمهندس/ أحمد السويدي، رئيس مجلس إدارة السويدى اليكتريك، والوزير مفوض تجاري، يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري، والدكتور/ شيرين حلمي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة فاركو للأدوية، والدكتور/ هاني دميان الخبير الاقتصادي ووزير المالية الأسبق، والدكتور/ حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي وكبير الاقتصاديين للمفوضية الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة، والدكتور/ أحمد رستم، خبير أول شئون التمويل والقطاع المالي وقطاع خبراء التمويل التنافسي والابتكار بمنطقة وسط وغرب أفريقيا، والسيد/ منصور أحمد مدير علاقات الاتصالات المؤسسية في مجموعة Dangote، والسيد/ توفيق تركي رئيس غرف التجارة والصناعة الزراعية في شرق إفريقيا EACCIA ورئيس مجلس الأعمال الأفريقي للجنة البنية التحتية، إلى جانب عدد من رجال الأعمال الأفارقة.

أكد الوزير مفوض تجاري يحي الواثق بالله رئيس التمثيل التجاري اهمية تعزيز التعاون القارى المشترك لتحقيق التكامل الصناعي بالقارة الافريقية والاستفادة من توافر المواد الخام اللازمة لعدد كبير من الصناعات بكافة دول القارة السمراء، لافتا الى امكانية الاستفادة من الخبرات الصناعية الكبيرة لدول

مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا في تنمية وتطوير الصناعة الأفريقية.

وقال الواثق بالله ان القارة الافريقية تمثل ارض الفرص حيث تضم ٥٤ دولة باجمالى ١.٣ مليار نسمة بالاضافة الى فرص صناعية وتجارية واستثمارية ضخمة، مشيرا الى ان القارة تستورد بنحو ٦٠٠ مليار دولار سنويا وتستهلك بنحو ٤ تريليون دولار وفقا لاحصاءات عام ٢٠٢٠، كما انه من المتوقع أن يزداد هذا المعدل ليصل الى ٦ تريليون دولار فى عام ٢٠٢٥.

واوضح رئيس التمثيل التجاري ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدول القارة الافريقية بلغت العام الماضي نحو ٤٦ مليار دولار كما تبلغ الاستثمارات المصرية بدول القارة ١٣ مليار دولار، مشيرا الى اهمية الارتقاء بمعدلات التجارة البينية الافريقية والتى تبلغ ١٨٪ فقط من اجمالى حجم التجارة بالقارة، ونوه الواثق بالله الى استعداد مكاتب التمثيل التجاري المنتشرة بعدد من دول القارة لتقديم كافة اوجه الدعم لمجتمعات الاعمال بالقارة الافريقية فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية.

توقيع مذكرة تفاهم بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة H2 الألمانية في مجال الطاقة النظيفة

شهدت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج والمهندس محمد أحمد مرسي وزير الإنتاج الحربي، والنائب محمد أبو العينين وكيل مجلس النواب مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة Industries H2 الألمانية المتخصصة في تخزين الطاقة، لإنشاء أول محطة تحويل المخلفات إلى هيدروجين أخضر في المنطقة الاقتصادية، باستثمارات تبلغ نحو ٤ مليارات دولار وبطاقة إنتاجية للمحطة تبلغ ٣٠٠ ألف طن سنويا من الهيدروجين الأخضر، وقع مذكرة التفاهم المهندس/ يحيى زكي رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والسيد/ مايكل ستوش الرئيس التنفيذي لشركة H2 Industries.

جلسات اليوم الثاني

جلسة «الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الرقمنة والبرمجيات»

سلطت الجلسة الضوء على استراتيجية الدولة لمواكبة معطيات العصر الرقمي والتفاعل مع أهم تكنولوجيات هذا العصر، ولترسيخ مكانة مصر لتصبح من الرواد في مجال الذكاء الاصطناعي إقليميًا وعالميًا، فضلا عن التجارب المختلفة من عدد من الدول وكيفية تطبيقها في مصر، شارك في الجلسة السفيرة/ نبيلة مكرم، وزيرة الهجرة وشؤون العاملين بالخارج، والدكتورة/ ريم بهجت، رئيس جامعة مصر للمعلوماتية، والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والمهندس رامى عازر الرئيس التنفيذي لشركة بابايروس الأسترالية، والدكتور/ علاء محمد علوان مستشار الحكومة الفيدرالية الأمريكية لشؤون الصناعة وأستاذ هندسة التصنيع بجامعة تكساس، والدكتور/ عادل المغربي رئيس قسم هندسة الاتصالات، ومدير البحث والابتكار والتحول الرقمي بجامعة

لويزفيل، والدكتور/ رشيق المراغي ورئيس ومؤسس شركة صافي كواليتي، والدكتور/ أحمد العدل خبير الذكاء الاصطناعي، ومبتكر استراتيجيات التطوير بالقوات الجوية الأمريكية، والدكتور/ باسل مفتاح، عضو لجنة الاستثمار في شركة «دبي أنجيل إنفستورز، والدكتورة/ رضوى حزين ومسئول أول صناعة البرمجيات، والقائم بأعمال رئيس شركة «إماراتيك»، والدكتور/ عمرو عوض الله مؤسس ورئيس شركة زيير للذكاء الاصطناعي، والدكتور/ يمنى عبد الرحمن أستاذ الأمن الإلكتروني بالكلية الحربية الألمانية في ميونخ، والمهندس/ حازم نبيل، نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لتأمين المعاملات الإلكترونية.

جلسة «رواد الأعمال المصريين في الخارج والأفارقة وتحقيق التنمية المستدامة»

انعقدت الجلسة الحوارية السابعة من المؤتمر تحت عنوان «رواد الأعمال المصريين في الخارج والأفارقة وتحقيق التنمية المستدامة»، بحضور السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة، وبمشاركة عدد من الخبراء المصريين بالخارج والأجانب. وأدار الجلسة د. أحمد رستم الخبير المصري بالخارج.

وأكدت السفيرة نبيلة مكرم حرصها على استضافة الأشقاء من القارة الأفريقية، تنفيذا لتوصيات القيادة السياسية في منتدى شباب العالم، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين الشباب من مصر وأفريقيا، بجانب تشجيعهم وتحفيزهم.

ومن جانبها، قالت مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إن الوزارة تعمل دائما على دعم ريادة الأعمال على مختلف مستوياتها، لافتة إلى أنه تم إنشاء مركز الابتكار «كرياتيفا» وله ٧ فروع موزعة بالمحافظات للتدريب على ريادة الأعمال وتقديم الدعم والإرشاد لتعزيز الأفكار.

في سياق متصل، أوضحت د. غادة خليل، مدير مشروع «رواد ٢٠٣٠» التابع لوزارة التخطيط، أهمية العمل على ٣ محاور، من بينها التعليم بالتعاون مع جامعات عالمية لتوفير تدريب مهني للشباب،

وكذلك حملة المليون ريادي لمليون شخص في مصر، وتوفير حاضنات الاعمال في الذكاء الاصطناعي، وكذلك الحاضنة المصرية الأفريقية أونلاين، ودعم مشروعاتهم للانطلاق وتخطي العقبات، وأضافت أن هناك استشارات يتم تقديمها للشركات الناشئة ومساعدتهم على تخطي المشكلات التقنية والتمويلية، موضحة أن وزارة التخطيط تسعى لإطلاق ملتقيات لتوظيف الشركات الناشئة، والانتقال بهم لمرحلة أكبر.

فيما أكد حسام الدين محمود، عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، أكد أن مصر لها تجربة رائدة في مجال شباب الأعمال، لافتا إلى أن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه خلال مؤتمر شباب العالم عام ٢٠١٨، بإنشاء مركزا إقليميا لدعم الشباب رواد الأعمال، وتابع: «أكبر التحديات التي تواجه رواد الأعمال في القارة هي مسألة التمويل، فنحو ٤٥٪ من رواد الأعمال يتحدثون عن صعوبة الحصول على التمويل، وصولا إلى مسألة التدريب»، وأشار إلى وجود أفكار كبيرة لحل هذه التحديات، لكن تحتاج لتكاتف الجميع.

جلسة «الصناعة الخضراء: الطريق إلى COP27»

انعقدت الجلسة الحوارية الثامنة من جلسات المؤتمر تحت عنوان «الصناعة الخضراء: الطريق إلى COP27»، بحضور السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة، وبمشاركة عدد من الخبراء المصريين بالخارج والأجانب. وأدارت الجلسة الإعلامية ليندا عبد اللطيف.

قال السيد/ أحمد مهينة، رئيس قطاع التخطيط الاستراتيجي بوزارة الكهرباء، إن مصر نجحت في تحقيق هدفها في زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي الطاقة المولدة إلى ٢٠ ٪ بحلول العام الجاري، مضيفا أن هناك ثقة دولية متزايدة في السوق المصري في مجال الطاقة الشمسية، خاصة بعد فوز مشروع «بنبان» بأسوان بجائزة من البنك الدولي كأحد أفضل المشروعات من ذلك النوع.

ومن جانبه أوضح السيد / مايكل ستوش، الرئيس التنفيذي لشركة H2 Industries، إن استضافة مصر لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ نوفمبر المقبل يأتي في توقيت هام يشهد العديد من التغيرات العالمية، مشيرا الي أن شركته وقعت مذكرة تفاهم لأول مشروع في مصر لإنتاج الهيدروجين الأخضر من المخلفات، حيث أكد أن استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الهيدروجين الأخضر يجعل القارة الإفريقية أكثر توافقا مع البيئة، مشيرًا إلى أنه يتطلع إلى العمل أيضا في عمان والسعودية وإفريقيا.

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٣٣ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٨٠ مصنع، وتم رفض ٥٣ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتي يتسنى لهم العمل علي معالجتها وتقدم مرة أخرى للمركز ٣١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

الدولية لمعالجة ودهان المعادن

تاريخ التأسيس: 1994 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: معالجة ودهان الالومنيوم والمعادن الأخرى باستخدام بودرة البلاستيك بطريقة بودرة الإلكتروستاتيك.
السوق المستهدف : السوق المحلي
الموقع الإلكتروني: www.dawlia-eg.com

الشركة متخصصة في معالجة ودهان المعادن واكسسواراتها الملونة بجميع الألوان العادية والخشبية بترخيص من شركة VIV الإيطالية. بدأت خبرتها منذ العام 1988 وحرصت على إخضاع عملياتها الإنتاجية لأرقى أدوات وأساليب رقابة الجودة وبإشراف كادر متخصص ومؤهل بمستوى عال وخبرات طويلة في هذا المجال.
المنشأة حاصلة على شهادات:ISO 9001:2015, ISO 45001:2018

الشركة العالمية لبلاستيك السيارات (أوتو بلاست)

تاريخ التأسيس: 2012 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: منتجات البولي بروبلين المفرغ
السوق المستهدف : السوق المحلي والخارجي
الموقع الإلكتروني: autoplastegypt.com

الشركة العالمية لبلاستيك السيارات (أوتوبلاست) احدى الشركات الرائدة فى تصنيع منتجات البولى بروبلين المفرغ تلتزم شركه أوتو بلاست بأعلى معايير الجودة فى تصنيع هذا المنتج وهو ما اهل الشركة للدخول الى العديد من اسواق الشرق الاوسط و افريقيا واوروبا .
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018

إكستروكوت 21 لسحب قطاعات الألومنيوم

تاريخ التأسيس: 2014 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: سحب وانتاج قطاعات الألومنيوم الملونة
السوق المستهدف : السوق المحلي و التصدير
الموقع الإلكتروني: www.extrucoat.com

شركه مصريه متخصصه في صناعة الألومنيوم بدءاً من مرحلة السحب وصولا لمرحلة انتاج قطاعات الألومنيوم الملونة وبخبرة بدأت من الثمانينات لتنمو سريعا لتصبح الرائده في مصر. ولم يقتصر النشاط على السوق المصري فقط بل والتصدير للشرق الأوسط وأفريقيا كما تم إعتمادها من كبرى الشركات الأوروبية وحصلت على شهادة الكواليكوت مما مكن من منح العملاء ضمان يصل الى 35 عام.
المنشأة حاصلة على شهادات:CE Mark, ISO9001:2015, ISO14001:2018, ISO45001:2018, Quali-coat

PROUDLY MADE IN
بكل فخر صنع في
EGYPT
مصر
علامة الجودة
SEAL OF QUALITY

الدولية 21 لأنتاج قطاعات الألومنيوم الملونة

تاريخ التأسيس: 2004 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: طلاء قطاعات ألومنيوم - خشمونيوم ألومنيوم بطلاء الخشب.
السوق المستهدف : السوق المحلي
الموقع الإلكتروني: www.dawlia-eg.com

إحدى شركات مجموعة الدولية متخصصة فى إنتاج قطاعات الالومنيوم الملونة بالدهان الإلكتروستاتيك والطلاء الخشبي، الشركة مجهزة بمعمل إختبارات مركزي مزود بأحدث الأجهزة وتتم فيه الإختبارات الدورية على منتجات المجموعة كلها لضمان مستوي الجودة المعتمد لدى الهيئة السويسرية.
المنشأة حاصلة على شهادات:ISO9001:2015, ISO14001:2018, ISO45001:2018, Quali coat, Quali deco, Approved applicator (Akzao – Jotun), Powder approved applicator Decoral system, Interpon powder coatings Series D1000 , 2000,3000

الجيزة للبلاستيك

تاريخ التأسيس: 2000 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: مركبات بي في سي - ألياف بولي بروبلين
السوق المستهدف : السوق المحلي والخارجي
الموقع الإلكتروني: www.gizaplastics.com

شركة مساهمة مصرية تقدر طاقتها الإنتاجية بحوالى 13000 طن سنويا من الكابلات المصنوعة من مركبات ال بى فى سى ويتم التعامل مع الخامات الأولية أوتوماتيكيا لتجنب تلوث المنتج النهائي واتباع نظام دقيق لوزن المكونات وتحديد كمياتها لضمان جودة المنتج ومطابقته للمعايير واتباع نظام مراقبة وتوكيد الجودة بخبرات ذات كفاءة عالية وأجهزة إختبارات معملية حديثة حيث يتم اتباع المعايير البريطانية وغيرها من المعايير المطبقة دولياً.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018

مصنع هانيمكس للصناعات الخشبية والمعدنية

تاريخ التأسيس: 2008 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2020
نوع المنتج: أثاث معدني وخشبي - فرش خارجي - أعمال معدنية بجميع أنواعها
السوق المستهدف : السوق المحلي والخارجي
الموقع الإلكتروني: hanimex.net

تأسس مصنع هانيمكس في العام 2008 ويعتبر الآن من المصانع الرائدة في مجال صناعة المنتجات الخشبية والمعدنية الملبية لاحتياجات الأفراد والمشروعات.
تتنوع منتجات المصنع من الأثاث الخارجي الي الأثاث الداخلي والمطابخ والأثاث المكتبي والفندقي بالإضافة إلي الأعمال المعدنية بكافة أنواعها.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018

مدينة دافوس السويسرية تستضيف الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2022

المصدر: الموقع الالكتروني للمنتدى الاقتصادي العالمي

استضافت مدينة دافوس السويسرية الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠٢٢ خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٦ من مايو الجارى وذلك في أكثر اللحظات الجيوسياسية والجيو اقتصادية أهمية خلال العقود الثلاثة الماضية بعد توقف دام عامين، حيث شارك به أكثر من ٢٠٠٠ من القادة والخبراء من جميع أنحاء العالم.

وتناول الاجتماع السنوى ٨ موضوعات رئيسية تضمنت الطبيعة والمناخ، اقتصادات أكثر عدلاً، التكنولوجيا والابتكار، الوظائف والمهارات، أعمال أفضل، الصحة والرعاية الصحية، التعاون العالمى، والمجتمع والمساواة.

وناقشت الفعاليات بشكل رئيسى كيفية تسريع العمل المناخي، وإدارة التحول بعيدًا عن الوقود التقليدي وتبني إجراءات التكيف مع المناخ، والتحول المناخي في الاقتصادات الناشئة، فضلاً عن زيادة استثمار الشركات في الطبيعة، وإيجاد بدائل لاستخدام الكربون فى الطيران.

كما تناولت الجلسات كيفية إعادة تشكيل الاقتصادات بحيث يعود النمو بالفائدة على عدد أكبر من الناس، وبالتالي ضمان استدامة المحرك الاستثنائي للتنمية البشرية، وكذلك بناء الاقتصادات في الأسواق الهشة وتمويلها، وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي. كما ألقت الضوء على التوقعات الاقتصادية العالمية والدور العالمي المتنامي لأفريقيا.

وفي مجالى التكنولوجيا والوظائف، ناقش الحضور آفاق الأمن السيبراني العالمي، وكيفية تشكيل مستقبل مشترك من خلال الـ metaverse، بالإضافة الى مستقبل اقتصاد الوظائف المؤقتة، ودمج اللاجئين في سوق العمل، وخلق فرص عمل جديدة.

وفى ظل التحديات العالمية الحالية، ركز المنتدى أيضاً على تهيئة بيئة أفضل للأعمال، وتعزيز التصنيع، وتنشيط السياحة، وتسريع سلاسل القيمة المستدامة، وبناء شبكات إمداد مسؤولة.

أما فيما يتعلق بالصحة والرعاية الصحية، فقد أعلنت شركة فايزر عن اتفاقية جديدة خلال المنتدى لتقديم مجموعة من المنتجات لعالم أكثر صحة. كما تناولت الجلسات إطلاق العنان لقوة الصحة الرقمية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لوضع الصحة في صميم العمل المناخي.

المنتدى ناقش 8 موضوعات رئيسية... وإطلاق عدة مبادرات في مجالات اقتصادات المياه وتمكين الاستثمار الرقمي

كذلك ناقش الحضور مستقبل العولمة، وكيفية تجاوز أزمة الطاقة والغذاء العالمية فى ظل الحرب فى أوكرانيا والاستجابة للأزمة الإنسانية هناك، فضلاً عن حماية التعاون العلمي العالمي، وتعزيز قدرة إدارة الأزمات في العالم.

كما اهتم المنتدى بموضوع العدالة الاجتماعية، حيث أدى تفشي جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم عدم المساواة الموجودة مسبقًا، ومن ثم تمت مناقشة الاستثمار في العدالة الصحية وضرورة دمج أصحاب الإعاقات من خلال الابتكار، وكيفية القضاء على الفقر العالمي.

وقد تم خلال الاجتماع السنوى لدافوس إطلاق عدة مبادرات، من بينها الإطلاق الرسمي لمبادرة رئيسية مدتها سنتان لتحويل اقتصادات المياه، و»مشروع تمكين الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي» الذي يهدف إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الاقتصاد الرقمي، وكذا برنامج Generation Valuable، والذى يمثل نقطة انطلاق لمزيد من الشمول فى العمل من خلال دمج ذوي الإعاقات.

• بلغت الصادرات المصرية غير البترولية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (يناير – مارس) ٩ مليار و١٧٦ مليون دولار مقابل ٧ مليار و٦٧١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بفارق مليار و٥٠٥ مليون دولار محققة نسبة زيادة بلغت ٢٠٪.

• بلغت صادرات قطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة خلال الربع الأول من العام الجاري مليار ٩٣٥ ومليون دولار مقابل مليار و٥٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٣٪ كما بلغت صادرات قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية ٢٦ مليون دولار مقابل ٢١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٢٪.

• بلغت الصادرات المصرية لقطاع المفروشات خلال الربع الأول من العام الجاري ١٨٣ مليون دولار مقابل ١٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٠٪ كما بلغت صادرات قطاع الصناعات الطبية ٢١٠ مليون دولار مقابل ١٧٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ١٩٪.

• بلغت صادرات قطاع الحاصلات الزراعية خلال الربع الأول من العام الجاري مليار و٣٣ مليون دولار مقابل ٩٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٠٪ كما بلغت صادرات قطاع الصناعات الغذائية مليار و١٩ مليون دولار مقابل ٩٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥٪.

• تضمنت أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٢٣ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة ٦٠١ مليون دولار وتركيا بقيمة ٥٦٥ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٥٨٠ مليون دولار والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٧٩ مليون دولار وإسبانيا بقيمة ٢٨٤ مليون دولار وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة ٢٧٤ مليون دولار والهند بقيمة ٢٧٤ مليون دولار وليبيا بقيمة ٢٧١ مليون دولار والسودان بقيمة ٢٦٥ مليون دولار.

• بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والإمارات خلال عام ٢٠٢١ حوالي ٣ مليار و٦٢٣ مليون دولار و بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والأردن نحو ٩٠٠ مليون دولار.
• بلغ حجم الواردات المصرية من الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية ومساعدات الحركة خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٤٨,٦ مليون دولار.

• منحت هيئة التنمية الصناعية خلال الربع الأول من العام الجاري ٣٩٠٤ رخصة بناء وتشغيل تضمنت ٢٠٤ رخصة بناء و٣٧٠٠ رخصة تشغيل، ومنح ١٧٣٧ سجل صناعي دائم ومحدد المدة تضمن ١٢٨٥ سجل صناعي دائم و٤٥٢ سجل صناعي محدد المدة، كما قامت بإجراء ١٥٨٩ دراسة منها ٨٤٠ دراسة في مجال التخفيضات الجمركية و٧٤٩ في مجال تنمية المنتجات المحلية.

Industrial Development Authority
الهيئة العامة للتنمية الصناعية

• أصدرت هيئة التنمية الصناعية خلال الربع الأول من العام الجاري ٧١٧ موافقة بيئية، و٦٦ خطاب إفراج جمركي و٥٩ خطاب تحديد الاحتياجات السنوية للمواد الكيماوية الخطرة إلى جانب إجراء ١٩٢ دراسة فنية لطلبات الطرح تضمنت ٨٣ دراسة خاصة بالأراضي و١٠٩ دراسة خاصة بالمجمعات الصناعية وكذا إجراء ١٨٠٧ معاينة فنية.

• خصصت هيئة التنمية الصناعية حتى نهاية شهر مارس من العام الجاري بالمجمعات الصناعية عدد ٧٠٣ وحدة في ٤ مجمعات صناعية بالسادات وبورسعيد وبدر ومرغم ١، منها ٢٧٧ وحدة بمجمع السادات، و١١٧ وحدة بمجمع جنوب الرسوة ببورسعيد و٨٢ وحدة بمجمع بدر و٢٢٧ وحدة بمجمع مرغم ١.

• أصدرت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات خلال الربع الأول من العام الجاري ٧ آلاف و٥٧ تسجيلاً تجارياً تضمنت ٢٠٥٧ سجل مستوردين و١٩٠١ سجل مصدرين بالإضافة إلى ٤٣٠ سجل للوكلاء التجاريين و١٩٦٥ سجل مستلزمات إنتاج، و٥٠٤ سجل وسطاء عقاريين، و٢٠٠ سجل لوكالات الدعاية والإعلان.

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
جمهورية مصر العربية
G.O.E.I.C

برعاية كريمة من وزيرة التجارة والصناعة
تكريم ٣٠ من العاملين بالوزارة وهيئاتها بجائزة العامل المثالي لعام ٢٠٢٢

في إطار جهود وزارة التجارة والصناعة للارتقاء بالعنصر البشري وتوفير بيئة عمل جاذبة ومحفزة للعاملين، نظمت وحدة المرأة وتكافؤ الفرص حفل تكريم العامل المثالي لعام ٢٠٢٢ وذلك تحت رعاية السيدة الفاضلة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، حيث تم تكريم ٣٠ موظف وموظفة ممن استطاعوا تحقيق إنجازات ملموسة وكانت لهم إسهامات مباشرة في تطوير منظومة العمل داخل الوزارة والجهات التابعة لها.

شارك في الاحتفالية كل من السيدة/ حنان سلام، مستشار الوزيرة للتطوير المؤسسي والموارد البشرية والسيد/ ياسر جابر، رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين والمتحدث الإعلامي للوزارة والدكتور/ محمد ظلام، رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية وأعضاء وحدة المرأة وتكافؤ الفرص برئاسة السيدة/ الشيماء علي مدير عام الاستراتيجيات والمشروعات التنموية إلي جانب لفيف من العاملين بمختلف الهيئات والجهات التابعة للوزارة

وقد شملت قائمة التكريم كل من:

إيمان رفعت عبد الستار – قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية
مايكل محسن عطا – الإدارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام - مكتب الوزير
وليد على محمود على – الإدارة المركزية للموارد البشرية
عصام الدين كمال الدين جمعة – الإدارة العامة للسكرتارية - مكتب الوزير
رحاب على صادق - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
علاء الدين عصمت نجم الدين - الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
إيمان سعيد عبدالحميد - مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى
حسين عبدالفضيل قاسم - مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى
مها محب أحمد محمد - مصلحة الرقابة الصناعية
علا محمد الدردير محمد - مصلحة الرقابة الصناعية
جيهان على عبدالعاطى الجمال - الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
أيمن على جمعة محمود - الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
دعاء محمد شافعى - جهاز التمثيل التجارى
محمد فاروق محمد ثابت - جهاز التمثيل التجارى
سالى محمد القاضى - مركز تحديث الصناعة
عماد رأفت عبدالواحد -مركز تحديث الصناعة
تقى هشام محمد محمود راشد - جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية
أحمد حسن محمد حسن مطر - جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية
دعاء بيومى على حسن - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
طارق صبحى مصطفى - الهيئة العامة للتنمية الصناعية
أمل رزق شحاتة خاطر - الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن
أحمد بيومى عبدالحميد قنديل - الهيئة العامة للتحكيم وإختبارات القطن
نهى ثروت محمد رفعت - الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات
أشرف مصطفى أحمد - الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات
هويدا أحمد سعد على - الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية
أحمد رفعت حسينى أحمد - الجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية والتعدينية
لطيفة شطورى محمد بخيت - صندوق تنمية الصادرات
أحمد على عبدالمعبود على - صندوق تنمية الصادرات
دولت السيد إسماعيل - معهد التبين للدراسات المعدنية
عبدالمسيح توفيق يوسف - معهد التبين للدراسات المعدنية

وقد اختتمت فاعليات الحفل بالإعلان عن بروتوكول تعاون بين وحدة المرأة وتكافؤ الفرص وإدارة المواهب التابعة للإدارة المركزية للموارد البشرية يهدف الى ترسيخ قيم العطاء والانتماء، وتحفيز الجميع على الارتقاء بمستويات الأداء والالتزام بمعايير الجودة، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

شروط استحقاق المعاش المبكر طبقا لقانون التأمينات والمعاشات الجديد للموظفين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية

حددت المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، ضوابط وشروط استحقاق معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، وحددت الشروط فى حالة الخروج على المعاش المبكر.

وجاء البند رقم (٧) فى حالات استحقاق المعاش وهو فى حالة انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة (المعاش المبكر)، ويشترط لاستحقاق المعاش وفقا لهذه الحالة ما يأتى:

١. انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط .
٢. توفر مدد اشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة تعطي الحق فى معاش لا يقل عن ٥٠ ٪ من أجر أو دخل التسوية الأخير، وبما لا يقل عن ٦٥ ٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى تاريخ استحقاق المعاش.
٣. أن تتضمن مدة الاشتراك المشار إليها عشرين سنة فعلية ما يعادل ٢٤٠ شهرا ، وتزاد هذه المدة إلى خمسة وعشرين سنة فعلية ما يعادل ٣٠٠ شهراً اعتبارا من أول يناير ٢٠٢٥.
٤. تقديم طلب الصرف وفقا للنموذج المحدد لذلك .
٥. ألا يكون المؤمن عليه خاضعا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقًا لأحكام القانون في تاريخ تقديم طلب الصرف.

ووفقا للمادة، يشترط لصرف المعاش ف الحالة رقم (٧) من هذه المادة أداء جميع المبالغ المستحقة على المؤمن عليه والخاصة بمدد الاشتراك أو القيمة الحالية للأقساط المستحقة.

فمن أهم مزايا قانون المعاش، الحفاظ على كافة الامتيازات السارية وعلى الأخص للمستحقين فى المعاش، وتخفيض اشتراكات التأمين الاجتماعي، وتحسين وزيادة المعاشات، فضلا عن استحداث نظام للمعاش الإضافي، وتنظيم عمل العمالة غير المنتظمة، وإنشاء صندوق موحد لنظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات فى مصر، بما يضمن حوكمة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

فى حالة انتهاء خدمة أو نشاط أو عمل المؤمن عليه ولم تتوافر فى شأنه شروط استحقاق المعاش يستحق تعويض الدفعة الواحدة عن مدد اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

ويحسب هذا التعويض بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين.

ويقصد بالأجر السنوى أجر أو دخل التسوية وفقًا للمادة (٢٢) من هذا القانون مضروبا في إثنى عشر.

ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية:-

١. مغادرة الأجنبي للبلاد نهائيًا أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية فى سفارة أو قنصلية دولته.
٢. هجرة المؤمن عليه.
٣. الحكم نهائيًا على المؤمن عليه بالسجن بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة.
٤. إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئى مستديم يمنعه من مزاولة العمل.
٥. انتظام المؤمن عليه فى سلك الرهبنة.
٦. عجز المؤمن عليه عجزًا كاملا.
٧. وفاة المؤمن عليه، وفى هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحقى المعاش عنه حكمًا موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أديت إليه هذه المبالغ بالكامل، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين.
٨. بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة.

ويستثنى من تطبيق شرط انتهاء النشاط الحالات المنصوص عليها بالبنود (٥ ، ٦ ، ٧، ٨) بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند ثانيًا من المادة (٢) من هذا القانون.

وفى الحالات المنصوص عليها في البنود (٦ ، ٧ ، ٨) يصرف مبلغ التعويض مضافًا إليه مبلغ يحسب بنسبة تساوى متوسط سعر أذون الخزانة خلال المدة من نهاية الاشتراك وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تحقق واقعة استحقاق الصرف من مبلغ التعويض.

المستحقون للمعاش في قانون التأمينات والمعاشات الجديد

- الأرمل أو الأرملة، ويشترط توثيق عقد الزواج وعدم الزواج بأخرى.
- الابنة بشرط ألا تكون متزوجة.
- الابن بشرط ألا يكون بلغ ٢١ عامًا إلا لو كان عاجزا أو طالب علم.
- الإخوة والأخوات شرط إثبات إعالة المؤمن عليهم لهم ووفقا لشروط اللائحة التنفيذية.

التعويضات في قانون التأمينات والمعاشات الجديد

- صرف نفقة جنازة عند الوفاة بواقع معاش ٣ أشهر خلال ٣ أيام من تقديم الطلب
- تصرف للأرامل أو الأرملة أو لأرشد الأولاد وإذا لم يوجد، تصرف لم يثبت قيامه بتحمل نفقات الجنازة.

الفرق بين العلاوات التشجيعية والمكافآت التشجيعية بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية

فـي إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، نشر الجهاز عدد من الانفوجرافات توضح الفرق بين العلاوة التشجيعية والمكافأة التشجيعية .

تأتي قيمة العلاوة الدورية بمقدار ٥٪ من الأجر الوظيفي للموظف وتتضمن شروط استحقاقها ألا تمنح للموظف أكثر من مرة كل ثلاثة أعوام ، وأن تكون كفاية الموظف بمرتبة كفء على الأقل عن العامين الأخيرين ، وألا يزيد عدد الموظفين الذين يمنحون هذه العلاوة على ١٠٪ من عدد الموظفين في وظائف كل مستوى من كل مجموعة نوعية على حدة ، ويأتي تاريخ استحقاقها وفقاً للقرار من السلطة المختصة .

وفيما يتعلق بمعايير المفاضلة في حالة التزاحم فتكون بالأعلى في في مرتبة الحصول على تقويم الأداء في السنتين الأخيرتين ، فالأعلى في مجموع الدرجات ، فالأقدم في ذات المستوى الوظيفي ، وتأتي إجراءاتها بأن تعرض إدارة الموارد البشرية على لجنة الموارد البشرية أو السلطة المختصة بحسب الأحوال بيانا بالموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون وفي الحدود المبينة به .

أما المكافأة التشجيعية فهي جوازية للسلطة المختصة ولها ثلاثة شروط تشمل أن يقدم الموظف خدمات ممتازة أو أعمال أو بحوث أو اقتراحات ، وأن يساعد ذلك على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات ، وأن يسمح البند المخصص لذلك في الموازنة العامة .

الزيوت النباتية صناعة استراتيجية.... نخطو نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي

تعد صناعة الزيوت احدى أهم الصناعات بالاقتصاد القومي؛ لكونها سلعة من السلع الغذائية الاستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها، بالإضافة لدورها في توفير مدخلات أساسية لكثير من الصناعات الأخرى كصناعة الصابون ومستحضرات التجميل، وصناعة بعض المستحضرات الطبية.

تمتلك صناعة الزيوت العديد من المزايا التنافسية والنسبية، فهي من الصناعات كثيفة العمالة والتي تساهم في حل مشكلة البطالة، بالإضافة إلى أنه يمكن زراعة عدد من المحاصيل الزيتية في الأراضي المستصلحة فهي ذات احتياجات مائية منخفضة، وبالتالي يمكن الاستفادة من الأراضي الصحراوية في سيناء والظهير الصحراوي لوادي النطرون في زراعة مثل هذه المحاصيل، بتنوع إنتاج الزيوت في مصر من المحاصيل الزيتية التي قد تزرع بغرض استخراج الزيوت من بذورها، أو قد تزرع لأغراض أخرى بالإضافة إلى استخراج الزيت، وتشمل محاصيل دوار الشمس، فول الصويا، السمسم، الفول السوداني، بذرة القطن وبذرة الكتان، ويعتمد إنتاج الزيوت النباتية الغذائية في مصر بصفة أساسية على كل من زيت بذرة القطن وزيت فول الصويا.

يعمل في إنتاج زيوت الطعام بمصر الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية المملوكة للدولة وتتضمن الإسكندرية للزيوت والصابون، وطنطا للزيوت والصابون والمنيا الطبيعية، وأبو الهول للزيوت والمنظفات والنيل للزيوت والمنظفات وشركة الزيوت المستخلصة بالإضافة لعدد من الشركات التابعة للقطاع الخاص وتنتج هذه الشركات زيت الطعام، بما يشمل عمليات التكرير بشكل أساسي، إضافة إلى بعض عمليات عصر البذور الزيتية. وفي إطار التوجه العام للدولة للنهوض بقطاع الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخفض فاتورة الاستيراد وزيادة حجم الإنتاج المحلي من هذه السلعة الحيوية قامت الدولة بالعديد من الإجراءات تضمنت تطوير العمليات الصناعية الحالية بالشركات العاملة في مجال

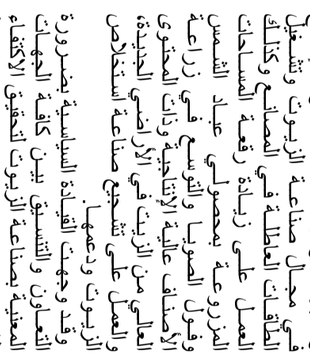

الزيوت وتقديم التدريب للعمالة الفنية وتأهيلها لمواكبة أحدث خطوط الإنتاج في مجال صناعة الزيوت وتشغيل الطاقات العاطلة في المصانع وكذلك العمل على زيادة رقعة المساحات المزروعة بمحصولي عباد الشمس وفول الصويا والتوسع في زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وذات المحتوى العالمي من الزيت في الأراضي الجديدة، والعمل على تشجيع صناعة استخلاص الزيوت ودعمها.

وقد وجهت القيادة السياسية بضرورة التعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بصناعة الزيوت لتحقيق الاكتفاء الذاتي وخفض فاتورة الاستيراد خاصة من زيوت الطعام باعتباره قضية أمن غذائي وعلية فإنه يجري حاليا التنسيق بين وزارة التموين والزراعة، ومركز البحوث الزراعية، وممثلي الغرف التجارية، واتحاد الصناعات، والجمعية العامة للحاصلات الزراعية وكذلك شركات القطاع الخاص.

وتكثف الحكومة حاليا على إعادة هيكلة شركات الزيوت مع الأخذ في الاعتبار توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في اختيار المواقع الجديدة للمصانع لتكون بالقرب من محاور الطرق والموانئ بالإضافة إلى التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية ذات المحتوى العالي من الزيت في الأراضي الجديدة علاوة على الاهتمام بالإرشاد الزراعي بتفعيل دوره في إقناع المزارعين بزراعة فول الصويا والمحاصيل الزيتية الأخرى مما يعمل على زيادة كميات الزيوت الخام المنتجة محليا.

كما تسعى الحكومة حاليا لجعل مصر مركزًا رئيسيًا لتصنيع وتصدير زيت النخيل الماليزي إلى دول المنطقة، والاستفادة من المزايا النسبية لمصر بتوقيعها على اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية، وتبحث الحكومة أيضا التيسيرات والمحفزات التي يمكن تقديمها للمستثمرين والمصنعين والأجانب والعرب لتشجيعهم على الاستثمار في هذا القطاع.

وقد بلغت صادرات الزيوت النباتية خلال الأربع أشهر الأولى من العام الحالي ٧١ مليون دولار وجاءت سوريا في مقدمة الدول التي استحوذت على صادرات مصر من الزيوت النباتية بقيمة ١٧,٥٥٨ مليون دولار ويأتي في المرتبة الثانية الأردن بقيمة ١٣,١٩٩ مليون دولار وفي المرتبة الثالثة الجزائر بقيمة ١٢,٨٢٥ مليون دولار ويليها المغرب وليبيا

من الجهات المعنية بصناعة الزيوت المجلس التصديري للصناعات الغذائية وهو احدى الجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة والذي يعمل على دعم تحقيق رؤيته وأهداف استراتيجية تصدير المواد الغذائية وتلبية مطالبه بهدف تطوير وتحديث القدرات التنافسية للمنتجات المصرية بالسوقين المحلي والعالمي.

للتواصل مع المجلس التصديري للصناعات الغذائية ومعرفة المزيد من الخدمات

- العنوان: ٨٠ شارع ٢٥٠ – سرايات المعادي – المعادي – القاهرة، الدور الأرضي وحدة رقم ٢ مبنى Swiss Plaza (بالقرب من معادي جراند مول)

- الموقع الرسمي: www.feceg.com

الصفحة الرسمية على الفيسبوك: www.facebook.com/FoodExportCouncil/

- تليفون: ٠١٠٩٢١٩٠٣٩٠

- البريد الإلكتروني: Info@feceg.com

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt